



برنامج الأمم المتحدة للبيئة



مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا

بشأن الزئبق

الاجتماع الثالث

جنيف، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل تعرض على مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها أو يتخذ إجراء بشأنها: التوجيهات المتعلقة بإدارة المواقع الملوثة

التوجيهات المتعلقة بإدارة المواقع الملوثة

مذكرة من الأمانة

- ١- تنص الفقرة ٣ من المادة ١٢ من اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق على أن يعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا توجيهاً بشأن إدارة المواقع الملوثة.
- ٢- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في مقرره ا١-م/٢٠١٩، أن تعد مشروع توجيهات، بالتشاور مع الخبراء المرشحين من قبل الحكومات والجهات الأخرى، وأن تقدمه إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني.
- ٣- ونظر مؤتمر الأطراف في مشروع التوجيهات في اجتماعه الثاني، وطلب إلى الأمانة في مقرره ا١-م/٢٠١٩ أن تواصل تنقيح مشروع التوجيهات مع الأخذ في الاعتبار التعليقات والمعلومات الواردة من الأطراف وأصحاب المصلحة وبالتشاور مع الخبراء المرشحين، وأن تقدم المشروع المنقح إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث.
- ٤- ووردت تعليقات ومعلومات من أوروغواي وسويسرا وشيلي وفرنسا وكندا واليابان، وأمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، والمحفل المشترك المعني بالأراضي الملوثة في أوروبا، والمجلس الدولي للتعددين والفلزات، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، والسيدة سفيتوسلاف تودوروف، الأستاذة بجامعة سيراكيوز. ونُشر مشروع التوجيهات المنقح على الموقع الشبكي للاتفاقية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ لتقديم التعليقات حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ووردت تعليقات أخرى من الأرجنتين، وإسبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وشيلي، والصين، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمجلس الدولي للتعددين والفلزات، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، والسيدة تودوروف. ثم عقدت الأمانة في ١

تموز/يوليه ٢٠١٩ اجتماعاً عن طريق التداول عن بعد للخبراء المرشحين، وأعدت المشروع المنقح مرة أخرى الوارد في المرفق الثاني لهذه المذكرة.

٥- واتفق الخبراء المرشحون في مؤتمهم المعقود عن بعد على أن بعض المعلومات تقنية للغاية بحيث لا ينبغي إدراجها في التوجيهات، ولكن ينبغي أن تتاح للأطراف لدعم تنفيذ المادة ١٢. وترد هذه المعلومات في مرفق الوثيقة .UNEP/MC/COP.3/INF/13

الإجراء الذي يُقترح أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٦- قد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في مشروع التوجيهات توخياً لاعتماده. ويرد في المرفق الأول مشروع مقرر بشأن هذه المسألة.

مشروع المقرر ا م-3/[--]: التوجيهات المتعلقة بإدارة المواقع الملوثة

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يدرك الحاجة إلى مساعدة الأطراف على الإدارة السليمة بيئياً للمواقع الملوثة، من خلال توفير التوجيهات،

وإذ يلاحظ مشروع التوجيهات بشأن المواقع الملوثة الذي أعدته الأمانة بالتشاور مع الخبراء المرشحين والوارد في المرفق الثاني للوثيقة UNEP/MC/COP.3/8،

يعتمد التوجيهات بشأن إدارة المواقع الملوثة، الواردة في المرفق الثاني للوثيقة UNEP/MC/COP.3/8،

يدعو الأطراف إلى أخذ التوجيهات في الاعتبار عند تحديد وتقييم وإدارة المواقع الملوثة بالزئبق أو مركبات الزئبق،

يطلب إلى الأمانة أن تواصل جمع المعلومات التقنية التي تدعم التوجيهات، بالتعاون مع الخبراء المرشحين من قبل الحكومات وغيرها من الجهات، وأن تتيح تلك المعلومات للأطراف،

يلاحظ أنه قد يتعين تنقيح التوجيهات في المستقبل على ضوء التجربة في استخدامها، للتأكد من أنها تظل تجسد أفضل الممارسات.

التوجيهات المتعلقة بإدارة المواقع الملوثة

ألف - مقدمة

١ - تتضمن اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق أحكاماً تتعلق بالمواقع الملوثة، بما في ذلك تحديد تلك المواقع وتقييمها واعتماد مؤتمر الأطراف للتوجيهات المتعلقة بإدارة المواقع الملوثة. وتقدم هذه الوثيقة توجيهات بشأن العناصر الرئيسية لتحديد المواقع الملوثة وإدارتها، لتكون مرجعاً للأطراف التي تتخذ إجراءات لإدارة هذه المواقع. وهي موجهة إلى مجموعة من المستخدمين المحتملين، تشمل المسؤولين الحكوميين والممارسين، وتقدم توجيهات بشأن إدارة المواقع، بدءاً من تحديدها ودراساتها التفصيلية ووصولاً إلى عملية اتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها، واستصلاحها عند الاقتضاء. وتهدف التوجيهات إلى توفير مشورة عامة للأطراف بعبارات غير إلزامية، مع مراعاة تنوع الظروف الوطنية للأطراف. وتُميِّز بين مواقع التعدين التي تدار بطريقة سليمة بيئياً والمواقع الملوثة التي تتناولها هذه الإرشادات. ويمكن للذين يخططون للإدارة المفصلة لموقع معين الاطلاع على معلومات تقنية إضافية في المراجع الواردة في نهاية التوجيهات.

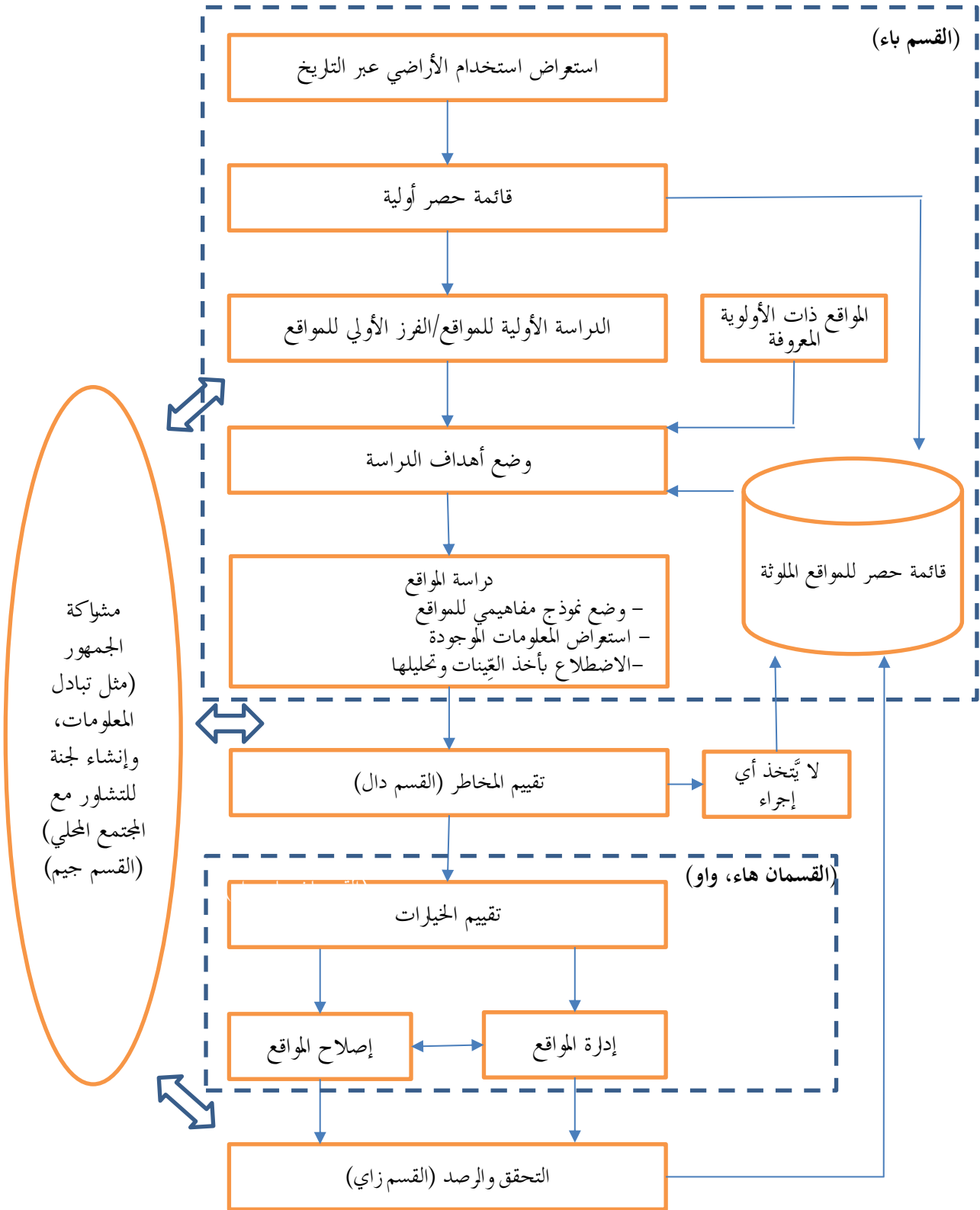
٢ - أُعدت التوجيهات وفقاً للمادة ١٢ من الاتفاقية. ويعرض الشكل ١ نموذجاً لشجرة القرارات لإدارة المواقع الملوثة. وكل خطوة في نموذج شجرة القرارات مبينة تفصيلاً في القسم المشار إليه من التوجيهات.

٣ - ولا تضع التوجيهات متطلبات إلزامية ولا تحاول أن تضيف إلى التزامات الطرف بموجب المادة ١٢ أو تنقص منها. ويُعترف بأنه، لأسباب تقنية أو اقتصادية أو قانونية، قد لا تكون بعض التدابير الموصوفة في هذه التوجيهات متاحة لجميع الأطراف.

٤ - وعبارة "موقع ملوث" ليست معرّفة على وجه التحديد في نص الاتفاقية. وقد تكون لدى البلدان تعاريفها الخاصة لها في تشريعاتها. ويعرّف المعيار ١١٠٧٤ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الإيزو) الموقع الملوث بأنه موقع يوجد فيه تلوث، دون افتراض بأن أي ضرر ينتج عن وجود التلوث، مع تعريف التلوث بأنه وجود مادة (أو مواد) أو عامل (أو عوامل) في التربة نتيجة للنشاط البشري. أما الاقتراح الرامي إلى وضع توجيه من الاتحاد الأوروبي ينشئ إطاراً لحماية التربة فيعرّف المواقع الملوثة بأنها "المواقع الموجودة في أراضيها الوطنية التي فيها وجود مؤكّد، تسبّب فيه الإنسان، لمواد خطيرة ذات مستوى تعتبر الدول الأعضاء أنه يشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان أو على البيئة".^(١) وقد لا يكون "الموقع" بالضرورة مقصوراً على شكل من أشكال الأراضي، من قبيل الحقل أو الغابة أو التل، بل يمكن أن يشمل البيئات المائية، من قبيل المجاري والأنهار والبحيرات والمستنقعات والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والخلجان، في حالات تدفق التلوث بالزئبق إلى مناطق المياه من مواقع تعدين الذهب الحرّفي أو الضيق النطاق، على سبيل المثال (الشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، ٢٠١٦).

(١) قد تكون تعاريف أخرى مفيدة. فعلى سبيل المثال، تعرّف خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، في مبادئها التوجيهية بشأن أفضل الممارسات البيئية لإدارة السليمة بيئياً للمواقع الملوثة بالزئبق (<http://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/9917>)، الموقع الملوث بأنه "مكان يوجد فيه تراكم لمواد أو مخلفات سامة يمكن أن تؤثر على التربة والمياه الجوفية والرواسب، وحتى الهواء في حالة الزئبق، إلى مستويات تشكل خطراً على البيئة أو على صحة الإنسان، أو تفوق الحدود الآمنة الموصى بها لاستخدام محدد".

إطار وشجرة قرارات أولية لإدارة المواقع الملوثة



المخاطر على صحة الإنسان وعلى البيئة - ١

٥- الزئبق عنصر كيميائي يوجد بصورة طبيعية في الهواء والماء والتربة. وتختلف مستوياته الأساسية الطبيعية من مكان إلى آخر، وتتوقف على الجيولوجيا المحلية. ويُنتج الزئبق ويُطلق في البيئة من النشاط البركاني ومن تحت الصخور ونتيجة للنشاط البشري. وتشمل المصادر البشرية الرئيسية لانبعاثات وإطلاقات الزئبق التعدين (بما فيه تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق)، وحرق الفحم الحجري، والعمليات الصناعية، وحرق النفايات.

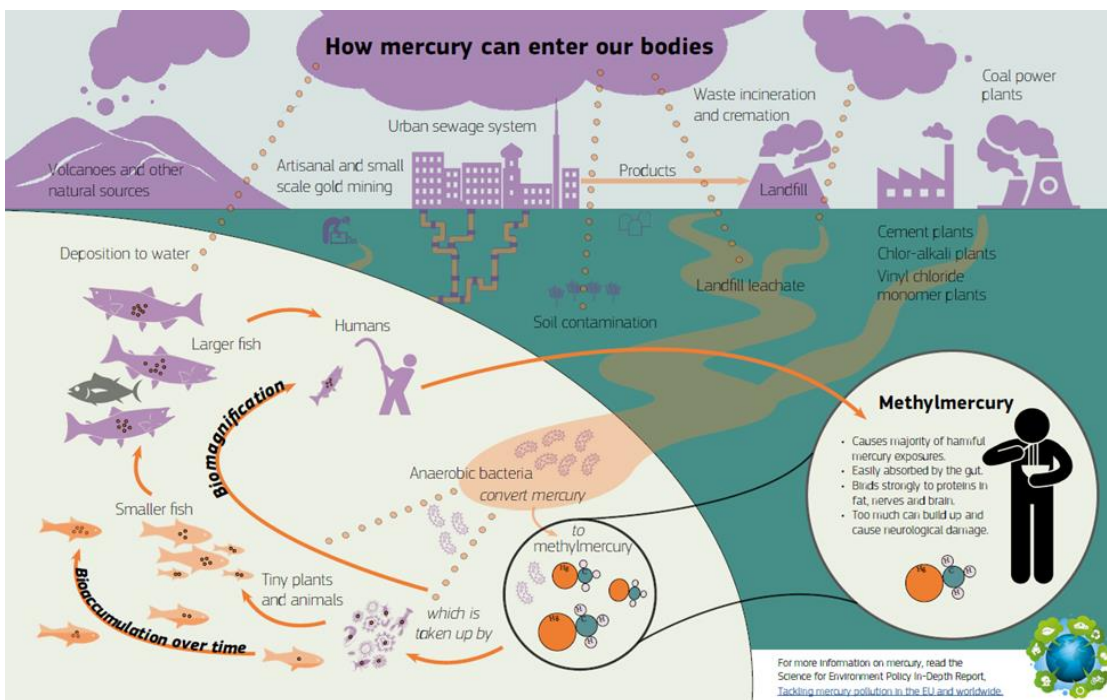
٦- وعند إطلاق الزئبق في الطبيعة، يمكن أن ينتقل لمسافات طويلة وأن يبقى في البيئة، منتقلاً بين الهواء والماء والرواسب والتربة والكائنات الحية، إلى أن يترسب في النهاية في الرواسب البحرية العميقة أو في التربة المعدنية. ويوجد الزئبق في أشكال مختلفة: عنصر الزئبق (الزئبق المعدني) ومركبات الزئبق العضوية وغير العضوية. ويتباين السلوك البيئي والخصائص السمية لمركبات الزئبق المختلفة.

٧- وفي أماكن العمل التي يُستخدم فيها الزئبق، يمكن أن يكون الناس على خطر من استنشاق بخار الزئبق أو من التعرض الجلدي الناتج من ممارسات العمل العادية (في البيئات الصناعية أو الطبية أو بيئات طب الأسنان أو تعدين الذهب الحرقي أو الضيق النطاق) أو من حالات الانسكاب. لكن أشيع أشكال التعرض المباشر بالنسبة لعامة السكان هو من خلال استهلاك الأسماك والمأكولات البحرية الملوثة بميثيل الزئبق، الذي هو أكثر أشكال الزئبق سمية. ويتراكم ميثيل الزئبق ويتضخم أحياناً، ويتركز مع صعوده نحو قمة السلسلة الغذائية، بحيث توجد أعلى مستوياته في الأنواع الأحيائية المفترسة، مثل أسماك التونة والمارلن وأبو سيف والقرش والثدييات البحرية والبشر. ويمكن أن تكون له آثار وخيمة على النظم البيئية، بما في ذلك تأثيرات إنجابية على الطيور والثدييات المفترسة. ويشكّل التعرض الحاد أو المزمن للزئبق ومركباته بمستويات عالية خطراً كبيراً على صحة الإنسان وعلى البيئة.

٨- وتشمل الآثار على صحة الإنسان الآثار على الدماغ والقلب والكليتين والرئتين والجهاز المناعي للأفراد من جميع الأعمار. ويمكن أن يلحق ارتفاع مستويات تركيز ميثيل الزئبق في مجرى الدم لدى الأجنة وصغار الأطفال ضرراً بالجهاز العصبي النامي.

الشكل ٢

مصادر ومسارات التعرض للزئبق



ENGLISH			ARABIC
1	How mercury can enter our bodies	1	كيف يمكن أن يدخل الزئبق إلى أجسامنا
2	Volcanoes and other natural sources	2	البراكين وغيرها من المصادر الطبيعية
3	Artisanal and small scale gold mining	3	تعددين الذهب الحِرْفِي والضيق النطاق
4	Urban sewage system	4	نظم الصرف الصحي في المناطق الحضرية
5	Products	5	المنتجات
6	Waste incineration and cremation	6	إحراق وترميد النفايات
6a	Landfill	6a	مدافن النفايات
7	Coal power plants	7	محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم
8	Deposition to water	8	الترسب في الماء
9	Larger fish	9	الأسماك الكبيرة
10	Humans	10	البشر
11	Soil contamination	11	تلوث التربة
12	Landfill leachate	12	الرشح من مدافن النفايات
13	Cement plants Chlor-alkali plants Vinyl chloride monomer plants	13	مصانع الإسمنت معامل الكلور والقلويات معامل مونومر كلوريد الفينيل
14	Bioaccumulation over time	14	التراكم الأحيائي مع مرور الوقت
15	Smaller fish	15	الأسماك الصغيرة
16	Biomagnification	16	التضخيم الأحيائي
17	Anaerobic bacteria convert mercury	17	تحول الزئبق بفعل البكتريا اللاهوائية
18	Tiny plants and animals	18	النباتات والحيوانات الصغرى
19	which is taken up by	19	التي تلتقط من قبل
20	To methylmercury	20	إلى ميثيل الزئبق
21	Methylmercury • Causes majority of harmful mercury exposures. • Easily absorbed by the gut. • Binds strongly to proteins in fat, nerves and brain. • Too much can build up and cause neurological damage.	21	ميثيل الزئبق • يسبب أغلب حالات الضرر الناتج عن التعرض للزئبق. • تمتصه الأمعاء بسهولة. • يرتبط بقوة بالبروتينات في الدهون والأعصاب والدماغ. • الكميات الكبيرة منه يمكن أن تتراكم وتسبب الأضرار العصبية.
22	• Science for Environment Policy, 2017	• 2	• Science for Environment Policy, 2017
	• For more information on mercury, read the Science for Environment In-Depth Report, Tracking mercury pollution in the EU and worldwide		• للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الزئبق، اقرأ التقرير: • Science for Environment In-Depth Report, Tracking mercury pollution in the EU and worldwide

٢- استخدام الزئبق في العالم

٩- الزئبق معدن يتميز بخصائص فريدة تجعل استخداماته متعددة. فهو سائل في درجات الحرارة العادية، وهو يستخدم في المفاتيح والمرحلات الكهربائية، وكذلك في أجهزة القياس، حيث يتيح التحديد الدقيق للتغيرات في درجة الحرارة. كما يستخدم في عدد من العمليات الصناعية. وأدت قدرة الزئبق على تكوين ملغم مع المعادن الأخرى إلى استخدامه في عمليات ومنتجات مثل منتجات تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق ومنتجات طب الأسنان.

١٠- ويستمر عالمياً إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات التي تحتوي على الزئبق، بما في ذلك البطاريات والمصابيح الكهربائية وأجهزة القياس (مثل مقاييس الحرارة) ومستحضرات التجميل ومبيدات الآفات. وتحتوي هذه المنتجات بوجه عام على مستويات أو كميات منخفضة من الزئبق؛ غير أن سوء التعامل مع كميات كبيرة من هذه المواد كمنتجات أو نفايات يمكن أن يفضي إلى إطلاقات في البيئة. ولا يزال ملغم الزئبق يستخدم على نطاق واسع في طب الأسنان، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إطلاق الزئبق في المياه المستعملة من عيادات طب الأسنان وإلى الهواء من محارق الجثث.

١١- ولا تزال العمليات الصناعية التي تستخدم الزئبق إما كعامل محفز أو كجزء من دائرة كهربائية قيد الاستخدام على الصعيد العالمي. وتشمل هذه العمليات إنتاج الكلور القلوي، حيث تُستخدم أحياناً كميات كبيرة جداً من الزئبق في الموقع، بما يؤدي إلى وجود مرافق يمكن أن تكون شديدة التلوث بالزئبق. ويستخدم الزئبق كذلك في إنتاج الأستيلدهيد. وتشمل العمليات الصناعية الأخرى التي قد يستخدم فيها الزئبق إنتاج مونومر كلوريد الفينيل (للاستخدام في كلوريد البوليفينيل)، وميثلات أو إيثيلات الصوديوم أو البوتاسيوم، وإنتاج البوليورثان. ويمكن أن ينتج عن أي من عمليات التصنيع هذه تلويث موقع الإنتاج نتيجة للعملية نفسها أو من خلال الانسكابات الناتجة عن سوء التعامل أو الحوادث أو سوء إدارة نفايات الزئبق الناتجة عن العملية.

١٢- ويستخدم الزئبق على نطاق واسع في تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق، حيث يمزج مع الخام المحتوي على الذهب. ويلتحم الزئبق بالذهب مشكلاً ملغماً يتم بعد ذلك تسخينه لإطلاق الزئبق على شكل بخار، تاركاً وراءه الذهب. ويعني الطابع غير النظامي للعديد من عمليات تعدين الذهب الضيق النطاق أن الضوابط المفروضة على استخدام الزئبق وإطلاقه قليلة، إن وجدت، بما يؤدي في كثير من الأحيان إلى علو مستويات تعرض العمال وتلوث المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتعرض أسر بكاملها أو مجموعات كاملة من الناس لبخار الزئبق في المنزل أو المستودع الذي تجري فيه المعالجة أو حولهما.

١٣- ومن الجدير بالذكر أن إطلاقات الزئبق لا تقتصر على الإطلاقات الناتجة عن الاستخدام المتعمد للزئبق. فيمكن أن يؤدي سوء إدارة النفايات والمياه المستعملة، بما فيها تلك الناتجة عن تدابير مكافحة التلوث، إلى إطلاق الزئبق في الماء والأراضي والتربة. ويمكن أن تؤدي أنشطة التعدين ذات النطاق الصناعي التي يكون فيها يكون الخام محتويًا على نسبة عالية من الزئبق أو التي يجري فيها استخلاص النفط والغاز إلى إطلاقات للزئبق إلى الأراضي والمياه.

٣- انبعاثات الزئبق وإطلاقاته من المواقع الملوثة

١٤- تشكل المواقع الملوثة خطراً بطريقتين: فالموقع الملوث نفسه (مثل موقع منشأة أو موقع انسكاب محلي) يمكن أن يكون مصدراً لتعرض أي شخص يدخل الموقع، ويمكن أن يكون الموقع مصدراً لإطلاق الزئبق إلى البيئة

المحيطة. وحين ينتقل الزئبق إلى خارج الموقع، تشمل عمليات المعالجة في العادة إزالة الزئبق من الموقع الأصلي للتلوث وكذلك من الوسائط البيئية التي قد يكون الزئبق تسرب إليها (مثل المياه الجوفية والمياه السطحية والرواسب).

١٥- وتضمن التقييم العالمي للزئبق لعام ٢٠١٣ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٣) تقييماً لأموار من بينها إطلاقات الزئبق إلى المياه من المصادر الثابتة لانبعاثات الزئبق، والمواقع الملوثة، ومواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق. وأشار التقدير إلى أن المواقع الملوثة تطلق ما بين ٨ أطنان و ٣٣ طناً مترياً من الزئبق سنوياً إلى المياه، وما بين ٧٠ و ٩٥ طناً مترياً من الزئبق في الهواء. وأبلغت دراسات أخرى (Kocman and others, 2013) عن مستويات أعلى من الإطلاقات في الماء، تقدر بما بين ٦٧ و ١٦٥ طناً مترياً من الزئبق في السنة. ويسلم التقييم العالمي للزئبق لعام ٢٠١٨ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩) بأن المواقع الملوثة تشكل مصدراً بشرياً لا يمكن تقدير انبعاثاته بطريقة موثوقة بعد، كما يخلص إلى أنه لا توجد معرفة مفصلة بشأن عمليات الإطلاقات الثانوية الناجمة عن الزئبق الذي يطلق في البداية إلى المسارات الأرضية.

٤- الالتزامات بموجب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

١٦- تحدد المادة ١٢ من اتفاقية ميناماتا الالتزامات التالية فيما يتعلق بالمواقع الملوثة:

(أ) يسعى كل طرف إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتحديد وتقييم المواقع الملوثة بالزئبق أو مركبات الزئبق؛

(ب) تُتخذ أي إجراءات للحد من المخاطر التي تشكلها هذه المواقع بطريقة سليمة بيئياً تشمل، حيثما كان ذلك مناسباً، تقييماً للمخاطر بالنسبة لصحة الإنسان وللبيئة الناجمة عن الزئبق أو مركبات الزئبق التي تحتوي عليها؛

(ج) يعتمد مؤتمر الأطراف توجيهات بشأن إدارة المواقع الملوثة يمكن أن تشمل طرائق ومناهج من أجل:

١' تحديد المواقع وخصائصها؛

٢' إشراك الجمهور؛

٣' تقييمات المخاطر على صحة الإنسان والبيئة؛

٤' خيارات لإدارة المخاطر التي تشكلها المواقع الملوثة؛

٥' تقييم الفوائد والتكاليف؛

٦' التحقق من صحة النتائج.

وفي المادة ١٢، تشجّع الأطراف أيضاً على التعاون على وضع استراتيجيات وتنفيذ أنشطة لتحديد المواقع الملوثة بالزئبق وتقييمها وتحديد أولوياتها وإدارتها والقيام، وفقاً للمقتضى، بتطهيرها.

١٧- وقد اعتُمدت هذه التوجيهات وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٢ من الاتفاقية (الفقرة ١٦ (ج) أعلاه)، وهي منظمة حول الطرائق والنهج الرئيسية المذكورة فيها، وتشير أيضاً إلى السياسات الوطنية المتبعة في عدد من البلدان.

باء- تحديد المواقع وخصائصها

١- تحديد المواقع

١٨- تُلزم الفقرة ١ من المادة ١٢ الأطراف بالسعي إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتحديد وتقييم المواقع الملوثة بالزئبق أو مركبات الزئبق. وتعني الصيغة المستخدمة في الفقرة وضع نهج ينطوي على إجراء استعراض شامل على الصعيد الوطني لمدى خطورة مشكلة المواقع الملوثة لدى كل طرف من الأطراف. وسيعني ذلك في معظم الحالات البدء بتجميع المعلومات من أجل تحديد المرافق التي ربما تكون انخرطت في أنشطة يحتمل أن تتسبب في إطلاقات من الزئبق، متى ما كان ذلك التحديد ممكناً في الواقع من النواحي القانونية والتقنية والمالية. وسيشمل ذلك المواقع النشطة والمهجورة على السواء التي تستخدم أو كان يُستخدم فيها الزئبق أو مركبات الزئبق في العمليات أو المنتجات، وعمليات تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق، والعمليات الصناعية الأخرى. وقد يشمل أيضاً مواقع عمليات التعدين المهجورة. ومن شأن هذا التحديد الأولي للمواقع والتقديرات الأولية لحجم التلوث واحتمالات إطلاق الزئبق وتعرض السكان له أن يمكّن الدول من البدء في تحديد أولويات تعاملها مع المواقع الملوثة فيها وفقاً للإطار القانوني القائم، إن وُجد.

١٩- ويمكن استخدام نهج منتظم لتحديد المواقع الملوثة وفهرستها، بدءاً بإجراء استعراض وطني لاستخدام الأراضي في الماضي والحاضر وإنشاء قائمة أولية بالمواقع التي يحتمل أن تكون ملوثة. ويمكن عندئذ تحديد الأولويات للمواقع الواردة في القائمة وتحديد المواقع التي تحتاج إلى مزيد من التوثيق والبحث. ويمكن أن يكون هذا النهج فعالاً عند وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة المواقع الملوثة بالزئبق. ويمكن دعم النهج المنتظم بنهج آخر من خلال تحديد كل من المواقع الملوثة على حدة عندما يتغير استخدام الأراضي وعندما تتخذ إجراءات مثل التنقيب أو التشييد. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد كل من المواقع الملوثة على حدة ليس بديلاً كافياً للنهج المنظم ولكن قد يكون مناسباً للبلدان التي لديها سياسة وطنية قائمة لإدارة المواقع الملوثة.

٢٠- ويمثل استعراض الاستخدام الماضي والحاضر للأراضي عاملاً مساعداً مهماً في تحديد المواقع الملوثة المحتملة (CCME, 2016). ويمكن أن يمثل ذلك الاستعراض أول خطوة في تحديد المواقع التي تتطلب مزيداً من البحث. وإلى أن يتم إثبات التلوث من خلال البحث في كل موقع، يمكن الإشارة إلى هذه المواقع بوصفها مواقع "مشتبته" في أنها ملوثة. وفي بعض الولايات القضائية، تدرج المواقع التي ثبت أنها ملوثة والمشتبه في أنها ملوثة في قاعدة بيانات على الإنترنت.

٢١- وهناك مجموعة من المصادر المحتملة لتلوث المواقع، تشمل ما يلي:

- (أ) تخزين الزئبق؛
- (ب) تصنيع منتجات مضاف إليها الزئبق؛
- (ج) استخدام الزئبق في عمليات التصنيع؛
- (د) أنشطة التعدين (بما فيها أنشطة تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق ومواقع المناجم الصناعية المهجورة)؛
- (هـ) المصادر الثابتة للانبعاثات والإطلاقات؛
- (و) إدارة النفايات والتخلص منها.

٢٢- وقد لا تقتصر مصادر التلوث، مثل تصنيع منتجات مضاف إليها الزئبق، واستخدام الزئبق في التصنيع، والمصادر الثابتة لانبعاثات الزئبق، على الأنشطة المذكورة في مرفقات اتفاقية ميناماتا، بل تشمل أيضاً أنشطة أخرى لا تخضع للرقابة بموجب الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد توجد في بعض الحالات، إلى جانب الموقع الملوث الرئيسي، مواقع ملوثة ثانوية مرتبطة به يصلها التلوث من الموقع الأولي بسبب الجريان السطحي أو الرش أو الانتقال. وفي بعض الحالات، وخصوصاً عند جريان المياه إلى أراضٍ رطبة أو غيرها من النظم الإيكولوجية الحساسة، قد يتألف التلوث في الموقع الثانوي (أو المواقع الثانوية) أساساً من ميثيل الزئبق بعد التحول البكتيري، أو من أشكال أخرى من الزئبق، مثل كبريتيد الزئبق الذي قد يتكون من خلال اتحاد الزئبق بالكبريت الموجود في التربة.

٢٣- وفي حالة تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق، قد يكون تحديد المواقع صعباً بصفة خاصة بسبب عدد المواقع التي يحتل أن تكون ملوثة، والطبيعة غير النظامية (وأحياناً غير القانونية) للنشاط، وعدم وجود سجلات رسمية. وقد يلزم تحديد مجموعة من المواقع أو منطقة مواقع يمكن أن تكون متأثرة بالتعدين الحرقي، ثم العمل ضمن تلك المنطقة لتحديد كل من المواقع المثيرة للقلق على حدة. ويمكن أن تكون المعلومات التي جمعت من أجل وضع خطة عمل وطنية وفقاً للمادة ٧ مفيدة في تحديد مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق الملوثة.

٢٤- ومن أجل وضع قائمة جرد وطنية أولية للمواقع التي يحتل أن تكون ملوثة، يمكن أن تجتمع الوكالات الحكومية سجلات الأنشطة الحالية والماضية أو سجلات استخدامات الأراضي، مثل تلك المذكورة أعلاه، لوضع الأساس لمزيد من البحث. وفي بعض الولايات القضائية، يتعين بموجب القانون^(٢) على الوكالات الحكومية والأعمال التجارية ومالكي الأراضي في القطاع الخاص إخطار السلطات البيئية المختصة إذا كانت لديهم أراضٍ يشبهه في كونها ملوثة أو معروف أنها ملوثة، وإلا تعرضوا لعقوبات مالية.

٢٥- وفي كثير من الحالات، يمكن تحديد المواقع التي يشبهه في كونها ملوثة تحديداً مبدئياً بالوسائل التالية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥):

- (أ) السجلات التي تحدد الأنشطة الصناعية أو غيرها من الأنشطة التي سبق تنفيذها في الموقع؛
- (ب) الملاحظة البصرية لظروف الموقع أو لمصادر التلوث المرتبطة به؛
- (ج) الملاحظة البصرية لعمليات التصنيع أو غيرها من العمليات التي يكون معروفاً أنها استخدمت أو أطلقت ملوثاً ذا خطورة خاصة؛
- (د) الآثار الضارة المرصودة لدى البشر أو النباتات أو الحيوانات، والتي قد تكون ناتجة عن قربها من الموقع^(٣)؛
- (هـ) النتائج الفيزيائية أو التحليلية الموجودة التي تبين مستويات التلوث؛
- (و) البلاغات التي تقدمها المجتمعات المحلية إلى السلطات عن الإطلاقات المشتبه في حدوثها.

(٢) انظر على سبيل المثال قانون المواقع الملوثة لغرب أستراليا لعام ٢٠٠٣: Government of Western Australia, Western

(3) Australian Contaminated Sites Act 2003, Part 2, Division 1, sect.11، المتاح على الرابط:

<https://www.legislation.wa.gov.au>

(٣) تجدر ملاحظة أن الآثار الضارة بصحة الإنسان كمؤشر على تلوث الموقع يرجح أن لا تستبان إلا في حالات التلوث الشديد للغاية أو بعد تحديد الموقع باعتباره ملوثاً. وينبغي أن يكون عزو الآثار الصحية إلى المواقع الملوثة مستنداً إلى تقييم الموقع وإلى المعلومات عن التعرض.

-٢- وضع قائمة الجرد

٢٦- لدى إحرارز تقدم في تحديد المواقع المشتبه في أنها ملوثة والمواقع التي تأكد أنها ملوثة داخل الولاية القضائية المعنية، يصبح من الممكن وضع قائمة جرد للمواقع يمكن استخدامها لتتبع تقييم وإدارة كل مواقع على حدة مع مرور الزمن. وفي هذا السياق، قد ترغب الأطراف في وضع قائمة جرد تتيح لها استخدام نهج قائم على تقييم المخاطر، بغية تحديد الأولويات بكفاءة لاستخدام الموارد لحماية المجموعات السكانية البشرية وأجزاء البيئة الخاضعة لأشد مخاطر التعرض للزئبق من أخطر المواقع. ويمكن إعطاء الأولوية لإدارة المواقع التي تشكل أكبر مخاطر، وتخصيص الموارد في وقت لاحق للمواقع التي تشكل مخاطر منخفضة.

٢٧- ويمكن أن تمثل قوائم الجرد "قاعدة بيانات حية"، بمعنى أنه يمكن إضافة المواقع عند اكتشافها (مثل المواقع الموروثة التي قد تكون قديمة جداً ولا توجد لها أي سجلات وتكتشف خلال أعمال التشييد). ويمكن أيضاً إزالة المواقع من قاعدة البيانات حينما يثبت أنها خالية من التلوث أو أنها تم استصلاحها تماماً، على الرغم من أن الأطراف قد تختار، بدلاً من ذلك، تصنيف هذه المواقع باعتبارها تم استصلاحها أو باعتبارها غير ملوثة وتتركها موجودة في قاعدة البيانات تحسباً لحالة أن تتطلب التطورات العلمية إعادة التقييم في وقت لاحق. ويمكن أن تنشأ هذه الحالة، مثلاً، إذا أُدخل تنقيح نزولي كبير على الحدود المقبولة للملوث معين، بما يجعل الموقع الذي تم استصلاحه يعتبر "ملوثاً" مرة أخرى إذا كان لا يفي بالمعايير الجديدة.

٢٨- ويمكن أن تكون لقوائم الجرد نظم تصنيف داخلية من أجل مساعدة السلطات على التخطيط لاستخدام الأراضي وإصدار الموافقات على تطويرها ومن أجل تتبع تقييم وإدارة المواقع. وثمة مثال تستخدمه ولاية أستراليا يستعمل التصنيفات السبعة التالية:

- (أ) موقع ملوث - يتطلب الاستصلاح؛
- (ب) موقع ملوث - استخدام مقيد؛
- (ج) موقع مستصلح من أجل الاستخدام المقيد؛
- (د) موقع يحتمل أن يكون ملوثاً - يتطلب إجراء دراسة؛
- (هـ) موقع أزيل تلوثه؛
- (و) موقع غير ملوث - استخدام غير مقيد؛
- (ز) التقرير غير مدعوم بأدلة^(٤).

٢٩- ويتمثل نهج مبتكر لتحليل قوائم الجرد في الجمع بين بيانات الجرد ونظام معلومات جغرافية، من أجل توفير قاعدة بيانات متاحة للجمهور على الإنترنت تبين أماكن المواقع التي تأكد أنها ملوثة^(٥).

(٤) تسمح هذه الولاية القضائية لأي فرد من الجمهور بالإبلاغ عن أي موقع يُشتبه في أنه ملوث، باستخدام استمارة موحدة، ثم تجري دراسة للموقع.

(٥) قاعدة بيانات المواقع الملوثة لغرب أستراليا، <https://dow.maps.arcgis.com/apps/webappviewer/index.html?id=c2ecb74291ae4da2ac32c441819c6d47>.

٣٠- عند تحديد مواقع يشتبه في أنها ملوثة، يمكن اتخاذ خطوات لمواصلة البحث بشأن المواقع التي تشكل أكبر مخاطر (بسبب عوامل مثل مكان الموقع والمسائل البيئية) من أجل تحديد مستويات تلوث كل موقع على حدة والمخاطر الرئيسية التي يشكلها.

٣١- ويمكن من خلال البحث المتدرج تحديد المزيد من خصائص المواقع التي يشتبه في أنها ملوثة. ويمكن أن تضع البلدان أولوياتها لتحديد خصائص المواقع استناداً إلى تاريخ استخدام الأراضي أو إلى المؤشرات الأخرى للتلوث. فيمكن، مثلاً، للبلدان التي لديها أنشطة هامة لتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق، أو التي لديها مصانع لإنتاج الكلور القلوي تستخدم بطاريات الزئبق أخرجت من الخدمة، أن تعطي أولوية لهذين القطاعين. ويمكن أن يكون البحث الأولي بشأن المواقع أو الفرز الأولي للمواقع، الذي قد يشمل على إجراء زيارات للمواقع واستعراض للمعلومات المتاحة، أداة مفيدة لتحديد الأولويات للدراسة المفصلة للمواقع^(٦).

٣٢- ويمكن أن يمثل وضع نموذج مفاهيمي للموقع خطوة مفيدة^(٧). والنموذج المفاهيمي للموقع هو تمثيل مرئي ووصف سردي للعمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي قد تحدث أو التي تحدث حالياً في الموقع. ويبين النموذج مصادر التلوث (المحتملة والمؤكدة) ومسارته إلى الجهات المستقبلة (الفعلية أو المستقبلية) التي تم تحديدها. ويمكن أن تشمل العناصر المحددة ما يلي (CCME, 2016)^(٨):

(أ) لمحة عامة عن الاستخدامات التاريخية والحالية والمقررة للمستقبل للأراضي؛

(ب) وصف مفصل للموقع ومحيطه المادي، يُستخدم لوضع فرضيات بشأن إطلاق التلوث ومصيره النهائي في الموقع؛

(ج) مصادر التلوث في الموقع، والمواد الكيميائية المحتملة المثيرة للقلق، والوسائط (التربة، والمياه الجوفية، والمياه السطحية، والرواسب، وبخار التربة، والهواء الداخلي والخارجي، والأغذية المزروعة محلياً، والكائنات الحية) التي قد تتأثر؛

(د) توزيع الملوثات وشكلها الكيميائي داخل كل من الوسائط، بما في ذلك معلومات عن التركيز والكتلة و/أو التدفق؛

(هـ) الكيفية التي يمكن أن تكون الملوثات تنتقل بها من المصدر (أو المصادر)، والوسائط والمسارات التي يمكن أن يحدث من خلالها الانتقال وتعرض الجهات المستقبلة البشرية أو الإيكولوجية، والمعلومات اللازمة لتفسير انتقال الملوثات، مثل الجيولوجيا والجيولوجيا المائية والهيدرولوجيا والمسارات المفضلة المحتملة؛

(و) المعلومات عن المناخ والأحوال الجوية التي قد تؤثر على توزيع التلوث وانتقاله؛

(٦) حددت بعض البلدان قيماً تستوجب إجراء الفرز. فحددت المملكة المتحدة مستوى قدره جزء واحد من المليون لعنصر الزئبق الأولي في التربة و ١١ جزءاً من المليون لمثيل الزئبق (Environment Agency, 2009). وحددت المبادئ التوجيهية الوطنية الأسترالية بشأن المواقع الملوثة (NEPC, 1999) ١٠ أجزاء من المليون من مثيل الزئبق و ١٥ جزءاً من المليون من عنصر الزئبق كحد يستوجب إجراء الفرز للممتلكات السكنية.

(٧) معيار الإيزو ٢١٣٦٥ (٢٠١٨). نوعية التربة - النماذج المفاهيمية للمواقع التي يحتمل أن تكون ملوثة.

(٨) استحدثت وزارة الصحة الكندية أيضاً أداة لوضع نموذج مفاهيمي للموقع بطريقة منهجية. والأداة متاحة عند الطلب من شعبة المواقع الملوثة بوزارة الصحة الكندية، عبر العنوان الشبكي <https://www.canada.ca/en/health-canada/corporate/contact-us/contaminated-sites-division.html>.

(ز) عند الاقتضاء، المعلومات المتصلة باقتحام بخار التربة للمباني، بما في ذلك السمات التشييدية للمباني (مثل الحجم، والعمر، وعمق الأساسات ونوعها، ووجود صدوع في الأساسات، والمداخل إلى المرافق) وتصميم وتشغيل وسائل تدفئة المباني وتهويتها وتكييف هوائها، والممرات إلى المرافق الواقعة تحت سطح الأرض؛

(ح) معلومات عن الجهات المستقبلية البشرية والإيكولوجية وأنماط النشاط في الموقع أو في المناطق المتأثرة بالموقع.

٣٣- وتجدر الإشارة إلى أنه لا يلزم بالضرورة تناول جميع العناصر المذكورة أعلاه. وتتطلب العناصر الأخيرة على وجه الخصوص أن يكون لدى الفني الذي يقوم بالمسح، ولدى السلطة المسؤولة عن تحديد مدى فعالية المسح، قدر معين من الخبرة. ويتوقف استخدام النموذج المفاهيمي للموقع على ظروف كل طرف وعلى حالة الموقع. ويمكن أيضاً استخدام أساليب بديلة.

٣٤- وينبغي تحديد أهداف البحث، التي قد تشمل بصفة عامة ما يلي:

(أ) تحديد خصائص أنواع الملوثات الموجودة في الموقع؛

(ب) تكوين فهم جيولوجيا وهيدرولوجيا الموقع؛

(ج) تحديد مدى انتشار التلوث وتوزيعه (الرأسي والأفقي)؛

(د) تحديد خصائص الهجرة الفعلية للملوثات وتحديد التحولات المحتملة؛

(هـ) الحصول على البيانات من أجل تحديد وتقييم الآثار السلبية المحتملة على الصحة العامة والبيئة.

٣٥- وعند الانتهاء من تحديد أهداف البحث، ينبغي وضع خطة لأخذ العينات والتحليل. ويجب أن تتبع هذه الخطة من المعلومات المتاحة عن الموقع ومن أهداف للبحث. ويجب أن تتضمن خطة أخذ العينات والتحليل العناصر التالية:

(أ) استعراض البيانات الموجودة، بما في ذلك تحديد المصادر الحقيقية والمحتملة، الأولية والثانوية على حد سواء؛

(ب) المهام التي تسبق التعبئة، بما في ذلك إعداد خطة للصحة والسلامة، وتحديد مواقع المرافق والمباني التي يمكن أن تؤثر في الدراسات التفصيلية أو أن تتأثر بها (المقصود من هذه الخطوة هو كفاءة ألا تُلحق أنشطة أخذ العينات والتحليل ضرراً بصحة وسلامة العمال والمارة وغيرهم)؛

(ج) الوسائط التي تؤخذ منها العينات، وأنواع البيانات، وأدوات البحث، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالوسائط التي ستؤخذ منها العينات (التربة، والرواسب، والمياه الجوفية، وبخار التربة، والهواء، والكائنات الحية، والمياه السطحية، وغيرها)؛

(د) تصميم عملية أخذ العينات؛

(هـ) أساليب أخذ العينات والتحليل، وخطة ضمان الجودة.

٣٦- وينبغي تصميم عمليات أخذ العينات بحيث تعمل على بلوغ أهداف التقييم، أي تحديد الملوثات الموجودة في الموقع، ومعرفة توزعها فيه، وتحديد البؤر الساخنة التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر غير مقبولة على الصحة البشرية والبيئة. وتوضع استراتيجية أخذ العينات على أساس المعلومات التي يتم جمعها، وتأخذ في الاعتبار النموذج

المفاهيمي للموقع من أجل تحديد نمط أخذ العينات (كثافة وعدد وتوزيع نقاط أخذ العينات)، ونوع أخذ العينات (على مرحلة واحدة أو على مراحل)، ونوع العينات (مفردة أو مركبة)، وعمق أخذ العينات والمسافات بين أماكن أخذ العينات، والملوثات المهمة (الزئبق وميثيل الزئبق و/أو مركبات الزئبق الأخرى). وعند تحديد خطة أخذ العينات، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار اعتبارات عملية من قبيل اللوجستيات، ونقل العينات والحفاظ عليها، وتوفير المعدات، والتكاليف.

٣٧- ولدى بعض البلدان أساليب موحدة لأخذ العينات والتحليل فيما يخص وسائط بيئية أخرى^(٩). لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أيضا المعايير التالية لأخذ عينات التربة وجودة المياه:

(أ) المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، المعيار ١٨٤٠٠-١٠٤، نوعية التربة - أخذ العينات - الجزء ١٠٤: الاستراتيجيات؛

(ب) المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، المعيار ١٨٤٠٠-٢٠٢، نوعية التربة - أخذ العينات - الجزء ٢٠٢: الدراسات الأولية؛

(ج) المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، المعيار ١٨٤٠٠-٢٠٤، نوعية التربة - أخذ العينات - الجزء ٢٠٤: توجيهات بشأن أخذ عينات غازات التربة؛

(د) المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، المعيار ١١-٥٦٦٧، نوعية المياه - أخذ العينات - الجزء ١١: إرشادات بشأن أخذ عينات المياه الجوفية.

٣٨- وفي حالة إجراء رصد أحيائي بشري، يفيد بروتوكول منظمة الصحة العالمية للدراسات الاستقصائية، وإجراءات التشغيل الموحدة لتلك المنظمة للرصد الأحيائي البشري من أجل تقييم التعرض للزئبق قبل الولادة (WHO, 2018a and 2018b).

جيم- إشراك الجمهور

٣٩- عند معالجة المواقع الملوثة، قد تنظر الأطراف في استراتيجيات ترمي إلى تعزيز مشاركة الجمهور، ولا سيما بشأن القضايا الحساسة من قبيل وجود مواقع ملوثة قريبة، بغية كفاءة النجاح في إدارة القضايا والمواقع. وكثيراً ما تتولى تنسيق عمليات إشراك الجمهور المؤسسات الحكومية القائمة على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني التي أسندت إليها مسؤولية إدارة المواقع الملوثة. وهناك مصطلحات كثيرة تصف مفهوم "إشراك الجمهور"، منها "مشاركة الجمهور"، و"مشاركة المجتمع"، و"انخراط المجتمع"، و"التواصل مع المجتمع"، و"انخراط الجهات صاحبة المصلحة"، و"إشراك أصحاب المصلحة" (National Environmental Justice Advisory Council, 2013). وتقضي التشريعات في ولايات قضائية معينة بوجود التشاور مع الجمهور. وينصب التركيز في إشراك الجمهور على ضمان إعلام الجهات، من أشخاص أو جماعات، التي قد تتأثر بإجراء ما أو يمكن أن تكون معنية به أو مهتمة به، والنظر في آراء تلك الجهات خلال عملية اتخاذ القرارات. ولذا فمن المهم النظر في إشراك الجمهور

(٩) على سبيل المثال، وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، United States Environmental Protection Agency, Method 1669 "Sampling Ambient Water for Trace Metals at EPA Water Quality Criteria Levels"; Method 1630 "Methyl Mercury in Water by Distillation, Aqueous Ethylation, Purge and Trap, and Cold Vapor Atomic Fluorescence Spectrometry"; Method 1631 "Mercury in Water by Oxidation, Purge and Trap, and Cold Vapor Atomic Fluorescence Spectrometry"; and Method 7473 "Mercury in Solids and Solutions by Thermal Decomposition, Amalgamation and Atomic Absorption Spectrophotometry".

في وقت مبكر من عملية تحديد الموقع الملوثة أو إجراء تقييمه التفصيلي. ويمكن أن تكون للمعارف المحلية أهمية كبيرة في تحديد المواقع الملوثة المحتملة واتخاذ القرار بشأن استراتيجية أخذ عينات التربة.

٤٠ - وقد تكون منهجيات مختلفة لإشراك الجمهور مناسبة، حسب المرحلة من العملية (تحديد المواقع والدراسة والاستصلاح والعناية اللاحقة وما إلى ذلك). وينبغي نشر نتائج عملية مشاوره الجمهور والقرارات المتخذة بشأن الأنشطة المستقبلية بطريقة ماثلة للطريقة التي نُشرت بها المعلومات الأولية في بداية عملية المشاركة.

٤١ - والتواصل الفعال، مع عملية ثنائية الاتجاه لنقل المعلومات وتلقيها، مهم لزيادة الفهم لدى أصحاب المصلحة. وينبغي نشر المعلومات العلمية بأكثر الوسائل فعالية للمجتمع المحلي المعني، بغية تضيق الفجوة بين المخاطر الحقيقية والمتصورة.

٤٢ - ومن المهم أن يعتبر أعضاء المجتمع المحلي أنفسهم أصحاب مصلحة في القضية المطروحة. وينبغي أن تستهدف التوعية المجتمعية مستويات مختلفة. ويمكن اعتبار ملاك الأراضي والسكان المقيمين قرب الموقع أو فيه، والمجتمعات المحلية المتأثرة بالتلوث من المواقع، وكذلك الصناعات الأخرى الموجودة في المنطقة والتي يمكن أن تتأثر بالتلوث، جميعاً أصحاب مصلحة. ومديرو المواقع والعمال المشتغلون في المواقع العاملة حالياً هم أصحاب مصلحة أيضاً؛ ولكن ينبغي ملاحظة أنه إذا كان تلوث الموقع ناتجاً عن سوء تعامل مع نفايات الزئبق أو منتجاته، مثلاً، فينبغي معالجة مسألة مصدر التلوث قبل اتخاذ أي إجراء آخر.

٤٣ - وينبغي تقديم نوعية المشاركات على كميتها، وأن يكون تركيز المشاركة على الحصول على المعلومات من المجتمع المحلي لا يقل عن التركيز على تزويد المجتمع المحلي بالمعلومات. ومن المهم أن تكون عملية مشاركة المجتمع المحلي سارية طوال أنشطة البحث بشأن الموقع وإدارته و/أو معالجته، لأن مرحلة الإدارة يمكن أن تنجم عنها مخاطر أكبر كثيراً على المجتمعات المحلية المجاورة. فقد يؤدي التنقيب عن المواد الملوثة والمعالجة في الموقع إلى إطلاق الغبار والأبخرة والروائح. ويمكن أن تتمثل إحدى آليات المشاركة المفيدة في إنشاء لجنة تشاور مجتمعي يتاح من خلالها تبادل المعلومات التقنية والعملية والقائمة على الخبرة الشخصية بين السلطات ومقاولي الموقع والمجتمع المحلي، من أجل كفالة التوصل إلى فهم مشترك للأنشطة التي يقترح القيام بها في الموقع الملوثة. وقد تمثل هذه اللجنة أيضاً منتدى مفيداً للنظر في برامج الرصد (للأبخرة والغبار وغيرها) التي يمكن الأخذ بها في الموقع وحوله، بغية الاستجابة لشواغل المجتمع المحلي أثناء مرحلة الإدارة.

٤٤ - وينبغي الاعتراف بخبرة أفراد المجتمع المحلي، فقد تكون لديهم أكبر معرفة وخبرة بشأن تاريخ الموقع. ويمكن أن يساهم ذلك في تحديد المسائل التي يتعين تقييمها. والنهج الشامل لإدارة الموقع الملوثة هو النهج الذي يشرك أفراد المجتمع المحلي إشراكاً وثيقاً ويعتبرهم محور الأنشطة التي تمس المجتمع المحلي.

٤٥ - ويمكن أن تبدأ عملية إشراك الجمهور بمد المجتمع المحلي بالمعلومات. ويمكن أن تتضمن المعلومات المقدمة في هذه المرحلة معلومات أساسية عن الموقع، بما في ذلك عن استخداماته السابقة وعن طبيعة التلوث المشتبه فيها. فهذا يمكن أن يكون عاملاً أساسياً للحصول على تعاون المجتمع المحلي وامثاله، لاسيما مع اتخاذ التدابير الأولية التي قد يلزم اتخاذها (مثل تركيب سياج لمنع الدخول إلى المناطق الملوثة، وتغطية التربة الملوثة)، وكذلك مع تنفيذ أنشطة استصلاح الموقع. وقد يؤدي استمرار النشاط في الموقع إلى جعل هذه المشاركة أكثر صعوبة. وتتضمن المعلومات الأخرى التي ينبغي توفيرها بياناً حول الكيفية التي يُطلب أن يساهم بها المجتمع المحلي، لأن ذلك يساعد على تحديد توقعات مشتركة للعمل. وينبغي وضع جدول زمني أولي للأنشطة، بما في ذلك أي مواعيد نهائية لتقديم التقارير أو إعدادها. ويمكن توفير المعلومات الأولية بتوزيع المواد المطبوعة (كالنشرات) في المجتمع المحلي مباشرة، أو

من خلال النشر في الصحف المحلية أو صحف المجتمع المحلي أو على مواقع الإنترنت ذات الصلة. ويمكن استخدام المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية لنشر المعلومات والتعريف بالأنشطة الرئيسية.

٤٦ - ويستصوب تقديم خطة مبدئية تحدد السبل التي يراد إشراك الجمهور بها، بما في ذلك جدول زمني لأنشطة المشاركة المقترحة. وفي الحالات التي تُلتبس فيها المساهمات، ينبغي تقديم معلومات عن الكيفية التي ستُجمع بها المساهمات وعن كيفية استخدامها. ويمكن أن تشمل أنشطة إشراك الجمهور الاجتماعات العامة، التي يمكن عقدها في مواقع مركزية في المجتمع المحلي، أو في الموقع المتضرر في بعض الحالات. ويمكن أن تتخذ الاجتماعات العامة أشكالاً مختلفة، وقد تُثبت أنواع مختلفة من الاجتماعات فائدتها في مراحل العمل المختلفة.

دال - تقييمات المخاطر على صحة الإنسان والبيئة

٤٧ - سيساعد تقييم المخاطر على الإجابة على الأسئلة التالية:

(أ) هل يشكل الموقع خطراً حقيقياً أو محتملاً على السكان و/أو الكائنات الحية؟

(ب) ما هو مقدار الخطر؟

(ج) هل يمكن إدارة خطر الموقع على نحو ملائم دون إستصلاح الموقع (على المدى القريب؟ خلال فترة أطول؟) أم ينبغي أن إستصلاح الموقع لتقليل الخطر؟

(د) إذا لم يتم إستصلاح الموقع، فهل يمكن أن يزداد الخطر و/أو ينتشر؟

٤٨ - وتقييم المخاطر هو عملية يتم فيها تقدير حجم واحتمال حدوث آثار سلبية للتلوث. وبناء على ذلك، فهو أداة يمكن أن تساعد على تحديد ما إذا كانت التدابير البيئية قد تكون فعالة في الموقع الملوث، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع تلك التدابير.

٤٩ - ويمكن استخدام تقييم المخاطر للمساعدة على تحديد أهداف إستصلاح أو الموقع إدارته، مثل: (أ) بلوغ الحدود القصوى المقبولة التي تقرها التشريعات الوطنية أو المحلية أو السلطات المعنية، أو (ب) بلوغ الحدود المعيّنة المقررة للموقع على أساس التقييم.

٥٠ - ويجرى تقييم المخاطر عموماً على أربع مراحل محددة بوضوح وذات أهداف معيّنة:

(أ) تحديد ما هو معرض للخطر وخصائصه (على سبيل المثال، مدى التلوث، والقرب من المجموعات السكانية، وعمق المسافة الموصلة إلى المياه الجوفية، والقرب من المياه السطحية أو الموائل الحساسة): يمكن أن يستهدف تقييم المخاطر الآثار على صحة البشر والحيوانات البرية والنباتات والحيوانات المائية، وعنصر الزئبق الأولي، ومركبات الزئبق غير العضوية، وميثيل الزئبق، وكذلك الملوثات الأخرى. وغالباً ما تكون الأولوية للصحة البشرية. وُيُت في نطاق تقييم المخاطر وفقاً لاحتياجات الموقع المحددة؛

(ب) تحليل مستوى المخاطر والسُممية: أخطار الزئبق ومركباته مسلّم بها جيداً، وهناك معلومات علمية واسعة النطاق متاحة عن آثار التعرض للزئبق (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧). وقد تشمل الآثار البيئية للتعرض للزئبق، وخصوصاً لدى المفترسات العليا المعرضة للتسمم الغذائي الشديد، تراجع القدرة الإنجابية وضعف القدرة على الصيد؛

(ج) تحليل التعرض: الهدف هو تقدير معدل الاتصال بين الملوثات المحددة والبشر أو البيئة. ويستند التحليل إلى وصف سيناريوهات التعرض الفعلية والمحتملة، فضلاً عن تحديد خصائص التلوث ومداه. وقد ينطوي

ذلك على إجراء قياسات للتعرض، مثل فحص إمدادات المياه، والأغذية المزروعة محلياً، والأغذية البحرية، وشعر جلدة رأس البشر، والبول. ويمكن أن تحديد الآثار الإيكولوجية المحتملة من خلال قياس مستويات الزئبق في الترسبات والأسماك وغيرها من الكائنات الحية؛

(د) تحليل المخاطر: تُدمج نتائج المراحل السابقة من أجل إجراء تقدير موضوعي لاحتمال وقوع آثار سلبية على العناصر المحمية في ظل ظروف الموقع المحددة.

٥١ - وقد تؤدي المواقع الملوثة إلى ازدياد مستويات تركيز الزئبق محلياً، بما قد يشكل مخاطر على الإنسان والبيئة على حد سواء. ويمكن أن يؤدي شرب المياه الجوفية أو السطحية الملوثة، وكذلك تناول الأسماك والمأكولات البحرية التي تعيش في مياه سطحية ملوثة، إلى تعرض طويل الأمد للتلوث. كما قد تمتص المحاصيل الغذائية المزروعة في المواقع الملوثة أو بالقرب منها الملوثات. ويمكن أن تشكل التربة الملوثة بالزئبق أبخرة تحت الأرض (تسمى أيضاً بخار التربة)، تنتقل بعد ذلك إلى المباني القائمة فوقها لتصبح مصدراً مهماً للتعرض عن طريق استنشاق الهواء داخل المباني (Agency for Toxic Substances and Disease Registry, 1999). ويمكن أن ينجم عن المواقع الملوثة رشح أو جريان سطحي للزئبق، بما قد يلوث المياه الجوفية أو السطحية، ويفضي إلى التعرض المحتمل للزئبق غير العضوي عن طريق مياه الشرب. ولذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار كذلك إمكانية تلويث الموقع للمياه الجوفية أو السطحية أو الترسبات. وفي الظروف اللاهوائية، يمكن أن يتحد الزئبق مع الميثيل في البيئة بفعل البكتيريا، وخصوصاً في الترسبات أو غيرها من الأوساط البيئية المناسبة. وعندئذ قد ينفذ ميثيل الزئبق إلى السلسلة الغذائية، بما يفضي إلى تعرض غذائي كبير للأحياء المفترسة، ومن بينها الإنسان. وهذا مصدر قلق على الخصوص فيما يتعلق باستهلاك الأسماك. وقد وضعت عدة ولايات قضائية برامج لرصد الأسماك وأصدرت توجيهات بشأن استهلاك السمك^(١٠)، لاسيما حول النقاط المعروفة عنها أو المشتبه فيها أو المعروفة تاريخياً بأنها مصادر نقطية لانبعاثات الزئبق.

٥٢ - وتتلق المخاطر المرتبطة بموقع معين بمستوى التلوث وباحتمال التعرض معاً. فالموقع الشديد التلوث المعزول عن المراكز السكنية، أو الذي لا ينطوي على احتمال كبير للرشح، يشكل خطراً أدنى بكثير من الخطر الذي يشكله موقع أقل تلوثاً لكنه يقع في منطقة حضرية، أو موقع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمناطق اتحاد الزئبق بالميثيل (الأراضي الرطبة والتربة اللاهوائية والترسبات والمياه) أو يؤدي إلى تسربات كبيرة إلى المياه الجوفية. ولهذا ستختلف أهداف التنظيف الخاصة بالمواقع من موقع إلى آخر حسب اختلاف مستويات التعرض الفعلية أو المتوقعة. ويقتضي تقييم التعرض أن تؤخذ في الاعتبار مستويات الزئبق أو مركباته في الموقع، وانتقال الزئبق إلى خارج الموقع، وكذلك مدى القرب من السكان المحليين. ويمكن أن تكون هذه المعلومات قد جُمعت أثناء عملية تحديد الموقع وتحديد خصائصه، أو قد تتطلب عملية أخذ عينات إضافية. وهناك نماذج للانتقال والتعرض متاحة من أجل تقييم المخاطر، ولا بد من إجراء عمليات أخذ عينات مستمرة مع مرور الزمن للتأكد من أن حالة الموقع لا تتدهور.

هاء- خيارات لإدارة الأخطار التي تشكّلها المواقع الملوثة

٥٣ - بعد الانتهاء من تقييم موقع ملوث، يلزم اتخاذ قرارات بشأن أنسب الوسائل لإدارة المخاطر التي يطرحها الموقع المعني. ويمكن اتخاذ هذه القرارات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، أو، في ظروف معينة، من قبل

(١٠) على سبيل المثال، الولايات المتحدة (-fda-food/metals/mercury-concentrations-fish-fda-<https://www.fda.gov/food/metals/mercury-concentrations-fish-fda->)، وكندا (<https://www.fda.gov/food/consumers/advice-about-eating-fish>)، وبرنامج المراقبة (1990-2010 and <https://www.fda.gov/food/consumers/advice-about-eating-fish>)، وكندا (<http://ec.gc.ca/mercure-mercury/default.asp?lang=En&n=DCBE5083-97AD-4C62-8862>)، وهيئة الصحة بغيانا الفرنسية (<http://gps.gf/doc/catalogue/301/mercure-dans-les-poissons-et-grossesse-fleuves-de-guyane/>).

مالكي الأراضي أو كيانات أخرى. وينبغي الاتفاق على الهدف من إدارة المخاطر قبل اتخاذ أي إجراء، وينبغي أن يكون الهدف متوافقاً مع هدف اتفاقية ميناماتا فيما يتعلق بحماية الصحة البشرية والبيئة من الإطلاقات والانبعاثات ذات المنشأ البشري من الزئبق ووكباته. ويمكن أن تكون المتطلبات الخاصة بإدارة المواقع الملوثة محددة في التشريعات والسياسات الوطنية أو المحلية.

٥٤ - وهناك طريقتان رئيسيتان لمعالجة تلوث المواقع الناجم عن الأنشطة الصناعية أو الأنشطة البشرية الأخرى السابقة، وهما: إدارة الموقع واستصلاح الموقع. ويرجح أن تلزم إدارة الموقع كخطوة أولية بعد تحديد الموقع ومعرفة مسارات الإطلاق/التعرض المحتملة، سواء نُفذ الاستصلاح أم لم ينفذ.

١- إدارة المواقع

٥٥ - تشمل إدارة الموقع الإجراءات المتخذة للحد من تعرض الإنسان والبيئة للموجود في الموقع من الزئبق أو مركباته. وقد يلزم أن تؤخذ بعين الاعتبار المصادر الرئيسية والثانوية للتلوث الذي يصل إلى المياه الجوفية أو السطحية.

٥٦ - ويمكن أن تشمل الإجراءات المتخذة تقييد الوصول إلى الموقع، بغية الحد من التعرض المباشر (من خلال وضع الأسيجة وعلامات التحذير) أو وضع قيود على أي أنشطة قد تؤدي إلى تنشيط التلوث في الموقع. وإذا كان مصدر إمدادات المياه ملوثاً فقد يلزم إيجاد مصدر بديل لإمدادات المياه أو القيام بمعالجة المياه. فإذا لم يكن هناك خطر مباشر على البيئة أو على المجتمع المحلي فقد يعتبر أن من المناسب ترك المواد الملوثة دون علاج حتى الانتهاء من معالجة المواقع ذات الأولوية الأعلى. وقد يكون من الممكن عزل التلوث في الموقع في مرفق احتواء إلى حين معالجته لاحقاً. وينبغي في مثل هذه الظروف رصد تلوث الموقع دورياً لضمان عدم انتقال الزئبق إلى خارج الموقع أو نشوء احتمال بتأثيره على البيئة خارج حدود الموقع. وينبغي أيضاً الحرص على إبقاء المعلومات عن نوعية التربة والمعلومات الأخرى عن حالة الموقع متاحة بسهولة لمن سيستخدمون الموقع في المستقبل.

٥٧ - وينبغي تنفيذ عمليات رصد طويل الأجل لتحديد أي انبعاثات وإطلاقات مستمرة تتصل بوجود الملوثات ومستقبلاتها. ومن المرجح أن تقدّم العينات المأخوذة من التربة أفضل مؤشر لمستوى التلوث، غير أن الرصد يمكن أن يشمل أيضاً قياس مستويات غاز التربة ومستويات الزئبق في الغلاف الجوي حول الموقع. وإذا اتضح خلال عملية التقييم الأولي للموقع تلوث المياه السطحية أو الجوفية، فيمكن النظر أيضاً في أخذ عينات من المياه بصفة منتظمة كجزء من خطة الإدارة.

٢- استصلاح المواقع

٥٨ - يمثل استصلاح المواقع طريقة أخرى لتقليل المخاطر المرتبطة بالمواقع الملوثة. ويشمل لاستصلاح الإجراءات المتخذة لإزالة الملوثات أو مسارات التعرض أو ضبطها أو احتوائها أو الحد منها. والهدف من الاستصلاح هو جعل الموقع مقبولاً وآمناً للاستخدام الحالي وكذلك زيادة إمكانيات الاستخدامات المستقبلية إلى أقصى حد ممكن. وينبغي عند تحديد أهداف الإصلاح إبلاء الاعتبار للمستوى الأساسي للزئبق. ويتطلب اتخاذ قرار المعالجة النظر في عدد من العوامل، بما في ذلك النتيجة المنشودة، ومستوى التلوث، والتعرض المحتمل الناتج عن التلوث، وجدوى خيارات المعالجة، واعتبارات التكاليف مقابل المنافع، والآثار الضارة المحتملة من اتخاذ أي إجراءات (كالتلوث البيئي المرتبط بتحريك التربة الملوثة)، وكذلك الموارد المتاحة لإجراء المعالجة. وينبغي أيضاً، عند اتخاذ التدابير الاستصلاحية، إبلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى أن يكون القيام بهذه الأنشطة بطريقة مستدامة.

٥٩ - ويتوافر عدد من نهج وتكنولوجيا الاستصلاح، تتفاوت فعاليتها وتكلفتها. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في اختيار طريقة الاستصلاح استخدام المعادن للموقع والمخاطر المرتبطة بهذا الاستخدام. وقد يؤثر أيضاً وجود ملوثات أخرى، وكذلك عوامل أخرى مثل النفاذية والمواد العضوية والمحتوى الطيني، على اختيار طريقة الاستصلاح. وكثيراً ما تتطلب استراتيجية الاستصلاح الجمع بين عدد من تقنيات الاستصلاح من أجل التصدي للمشكلة بطريقة صحيحة. ومن الضروري تقييم كل من الخيارات العلاجية على حدة والمقارنة بينها لتحديد أكثر حل فعالية^(١١).

٣ - معالجة التربة

٦٠ - قد يكون من الأفضل، عند الإمكان، القيام بالمعالجة في الموقع، من أجل إزالة الملوث أو التقليل إلى حد مقبول من المخاطر المرتبطة به. وينبغي أن تتم هذه المعالجة، في حدود الإمكان، دون آثار ضارة بالبيئة أو العمال أو المجتمع المحلي المجاور للموقع أو بعموم الجمهور.

٦١ - وقد يكون احتواء المنطقة الملوثة بالزئبق في الموقع خياراً قابلاً للتطبيق في ظروف معينة. ويمكن استخدام الحواجز المادية لمنع تحرك الزئبق عبر التربة أو إلى الهواء. وقد يقتضي ذلك حفراً خنادق عميقة في التربة حول التلوث وملء تلك الخنادق بالملاط (مثل البنتونيت و/أو الإسمنت وخلات التربة). وقد يشمل أيضاً حقن التربة في الموقع بمواد تثبيت كيميائية، باستخدام مثاقب مصممة خصيصاً. وتجدر ملاحظة أن هذه الإجراءات لا تقلل من كتلة الزئبق الموجودة، وأنها تنطوي على إمكانية إطلاق المواد الملوثة أثناء العملية (Merly and Hube, 2014). ومن الممكن أن تشكل الضوابط المؤسسية، مثل فرض قيود على سندات الملكية أو إشعارات سجلات الأراضي، عوامل مكملة فعالة للتدابير المتخذة للوقاية من تحرك الزئبق.

٦٢ - وإذا كانت معالجة التربة الملوثة في الموقع لإزالة التلوث غير ممكنة فهناك خيار آخر يتمثل في استخراج التربة الملوثة وإزالتها من الموقع لمعالجتها خارجه. ويمكن إرسالها عندئذ إلى موقع معتمد أو مرفق تخزين معتمد للمعالجة لاحقاً، مع الحرص المناسب على منع حدوث تلوث بيئي نتيجة لنقل التربة. فإذا اعتمد هذا الخيار، سيتعين على الطرف المعني أن يتحقق من أن أي مرفق استقبال سيكون قادراً على إدارة النفايات وفقاً للأنظمة البيئية المنطبقة. وعلاوة على ذلك فإن التربة التي تتجاوز العتبة المحددة للنفايات الملوثة بالزئبق ينبغي أن تعالج وفقاً لأحكام الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق عملاً بالمادة ١١ من الاتفاقية. وتهدف معالجة التربة المستخرجة خارج الموقع إلى إزالة الملوث أو تقليل المخاطر المرتبطة به إلى مستوى مقبول. وعند الإمكان، تعاد التربة المعالجة إلى الموقع أو ترسل إلى موقع آخر. وقد تحتوي بقايا التربة المعالجة على تركيزات عالية من الزئبق، وسيتعين أن تدار باعتبارها نفايات للزئبق.

٦٣ - ويمكن أن تجرى أعمال الحفر وغيرها من الأنشطة التي تحرك التربة في الموقع داخل هياكل مؤقتة محكمة الإغلاق لا تسمح بمرور الهواء، وذلك باستخدام مرشحات الكربون وضغط الهواء السلبي. ويخفف هذا الترتيب من مخاطر إطلاق الأبخرة والجسيمات التي يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمعات المحلية والبيئة. ويمكن أيضاً الاستعاضة

(١١) يعرض المنشور NICOLE (٢٠١٥) العديد من دراسات الحالات الفردية، وموجزاً لتهج الاستصلاح المطبقة على المواقع المتأثرة بالزئبق. وهناك أيضاً مواقع على الإنترنت تقدم التوجيه بشأن اختيار تقنيات الاستصلاح. انظر Agency de l'Environnement et de la Maîtrise de l'Énergie and Bureau de recherches géologiques et minières interactive tool for Guidance and Orientation for the preselection of remediation techniques (<http://www.selecdepoul.fr/>) وحكومة كندا، Selection of Technologies (<http://gost.tpsgc-pwgsc.gc.ca/>).

بهذه الهياكل عن برامج رصد الهواء المحيط ذات التكلفة العالية، لأنها توفر قدراً أكبر من الثقة بشأن مستويات تعرض العمال والسكان المحليين.

٦٤- وتشمل الأساليب التي أثبتت نجاحها في معالجة التربة الملوثة بالزئبق التصليد والتثبيت وغسل التربة واستخراج الأحماض والمعالجة الحرارية والتزجيج (US EPA, 2007)، وكذلك التقنيات الحركية الكهربائية والامتزاز الحراري في الموقع. ويتقرر الخيار الأنسب بناء على مستوى الزئبق والملوثات الأخرى وتوزيعها والمنطقة الملوثة. ولذلك يتعين اختيار طريقة المعالجة المناسبة استناداً إلى خصائص الموقع، مع مراعاة التكنولوجيا المتاحة محلياً ووطنياً.

٦٥- وتنطوي عملية التصليد على خلط التربة الملوثة أو النفايات بمادة تساعد على التماسك، من أجل إنشاء ملاط أو عجينة أو حالة أخرى شبه سائلة تتخذ شكلاً صلباً مع مرور الوقت (US EPA, 2007). ويمكن القيام بالتصليد/التثبيت سواء في الموقع أو خارجه. وقد استخدمت هذه التقنية للتنظيف، وهي متاحة تجارياً في بعض البلدان (US EPA, 2007). وهناك عدة عوامل تؤثر على أداء وكلفة تقنية المعالجة هذه، بما في ذلك الرقم الهيدروجيني للمادة المعالجة، ووجود المركبات العضوية، وحجم الجسيمات، والمحتوى من الرطوبة، وحالة أكسدة الزئبق الموجود. وتشمل أمثلة المركبات المساعدة على التماسك إسمنت بورتلاند، وإسمنت بوليمر الكبريت، والكبريتيد، والفوسفات، وغبار أفران الإسمنت، وراتنجات البوليستر، ومركبات البولي سيلوكسان. وتختلف هذه المركبات من حيث فعاليتها في الارتباط بالزئبق. ويمكن أن يؤدي خلط الزئبق مع الكبريت إلى تثبيت الزئبق على شكل كبريتيد الزئبق، مما يقلل من قابلية رشحه وتطايره، غير أن كبريتيد الزئبق يمكن أن يتحول من جديد إلى زئبق أولي في ظل ظروف معينة. ويمكن إجراء عملية تثبيت البوليمر، حيث تتم كبسلة دقيقة لكبريتيد الزئبق في مصفوفة كبريت بوليميرية، تشكل كتلاً صلبة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥). وتقلل هذه العملية ذات المرحلتين من المخاطر البيئية الناجمة عن الزئبق، ولكنها تقلل أيضاً من إمكانيات استخراج الزئبق في مرحلة لاحقة.

٦٦- ويمكن استخدام غسل التربة واستخراج الأحماض للتعامل مع التربة الملوثة المستخرجة من الموقع ومعالجتها منفصلة. وغسل التربة، كما يدل اسمه، هو عملية تغسل فيها التربة لإزالة الملوثات. ويُستخدم غسل التربة واستخراج الأحماض أساساً في معالجة أنواع التربة ذات المحتوى الطيني المنخفض نسبياً، والتي يمكن فصلها إلى الأجزاء التي تتكون منها. ويكون ذلك أقل فعالية أيضاً في التربة ذات المحتوى العضوي المرتفع. كما قد يتأثر أداء هذه العملية وتكاليفها بمدى تجانس التربة، وحجم الجسيمات، والرقم الهيدروجيني، والمحتوى من الرطوبة.

٦٧- وتُستخدم المعالجة الحرارية لمعالجة النفايات الصناعية والطبية المحتوية على الزئبق، غير أنها بوجه عام غير مناسبة للتربة ذات المحتوى الطيني أو العضوي العالي. والزئبق لا يمكن تدميره، وينبغي أن يكون الهدف من أي شكل من أشكال المعالجة الحرارية هو فصل الزئبق من المواد الرابطة الأخرى (مثل التربة والرواسب) بحيث يمكن أن يدار باعتباره من النفايات الخطرة الموجودة بأحجام أصغر بكثير في شكل زئبق مركّز، ويمكن إزالة تلوث المادة الرابطة نفسها. وتتأثر فعالية المعالجة وكلفتها بعوامل من بينها شكل الزئبق الموجود وحجم الجسيمات والمحتوى من الرطوبة. والمعالجة الحرارية عملية تُستخدم فيها الحرارة لجعل الزئبق يتطاير، لكي يُجمع بعد ذلك من الغازات المنبعثة. وتنقذ هذه العملية عادة خارج الموقع. ويتعين في أي معالجة حرارية أن يتم الترتيب للتحكم في الزئبق الذي يتبخر نتيجة لها. ويمكن تطبيق النضح الحراري إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وينطوي النضح المباشر على تعريض المادة المراد معالجتها للحرارة مباشرة، ولا يوصى باستخدامه في حالة التربة والترسبات التي تحتوي على الزئبق، لأن حجم الأبخرة الملوثة أعلى بكثير بالمقارنة بالنضح الحراري غير المباشر، بسبب الاتصال المباشر بالغازات الناتجة من احتراق وقود التسخين (الغاز، النفط)، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كبير في تكاليف المواد الحفازة وآليات مكافحة تلوث الهواء، بسبب زيادة حجم الأبخرة التي يجب أن تعالج. وينطوي النضح غير المباشر على تعريض

الجدار الخارجي للحجرة للحرارة لتمر عبره إلى المادة المراد معالجتها. ويتسم النضح الحراري غير المباشر بمزية فصل الغازات المتصاعدة من المادة المعالجة عن الغازات المستخدمة للإحراق، بما يقلل كثيراً من حجم الغازات الملوثة التي تلزم تصفيتها. ويمكن أن تعالج الغازات التي تتصاعد من المادة المعالجة، لكي يُسترجع منها الزئبق بوسائل من بينها على سبيل المثال عمليات التثقيب (Environment Agency, 2012). والمعالجة بالحرارة العالية في أفران التقطير عند درجات حرارة تتراوح بين ٤٢٥ و ٥٤٠ درجة مئوية هي تقنية يمكن أن تُستخدم للتربة الملوثة ذات التركيز العالي من الزئبق (US EPA, 2007). ولا يُعتبر الإحراق قابلاً للتطبيق على الأحجام الكبيرة من المواد الملوثة بالزئبق، بسبب علو احتمال حدوث انبعاثات الزئبق وإطلاقاته (Merly and Hube, 2014).

٦٨- وتستخدم التقنيات الحركية الكهربائية تياراً منخفض الشدة في التربة الملوثة. وتنطوي هذه التقنية عادة على أربع عمليات: النزوح الكهربائي (وهو نقل الأنواع الكيميائية الحاملة لشحنة كهربائية بالوسائل العابرة للمسار)، والتناضح الكهربائي (أي انتقال السائل العابر للمسار)، والحث الكهربائي (حركة الجزيئات الحاملة لشحنة كهربائية)، والتحليل الكهربائي (التفاعل الكيميائي الناتج عن تيار كهربائي). ورغم قدرة هذه التقنيات على استخراج المعادن من التربة الملوثة فإن كفاءتها تتوقف على عوامل كثيرة. وقد يصعب استخدام العمليات الحركية الكهربائية بسبب ضعف قابلية الزئبق للذوبان في معظم أنواع التربة الطبيعية، وقد يعيق العملية وجود الزئبق الأولي (Feng and others, 2015).

٤- أنواع تكنولوجيا معالجة المياه

٦٩- ينبغي تقييم المواقع الملوثة من أجل تحديد مدى احتمال تلوث المياه الجوفية أو السطحية. ويمكن أن يساعد على ذلك تقييم الظروف الهيدروجيولوجية. فإذا ثبت وجود الزئبق في مياه متصلة بالموقع الملوث، توجد عدة خيارات ممكنة لحل المشكلة، من بينها الاحتواء والمعالجة. وتشمل تقنيات المعالجة الترسيب/الترسيب المصاحب، والامتزاز، والترشيح الغشائي (US EPA, 2007).

٧٠- ومن الشائع استخدام الترسيب/الترسيب المصاحب للمعالجة، لكنه يتطلب وجود منشأة لمعالجة المياه المستعملة وعمال تشغيل مهرة. وتتأثر فعاليتها بالرقم الهيدروجيني وبوجود ملوثات أخرى. وتُستخدم في هذه العملية مواد كيميائية مضافة تحول الملوثات الذائبة إلى مادة صلبة غير قابلة للذوبان (ترسب بعد ذلك)، أو تُكوّن كتلاً صلبة غير قابلة للذوبان تلتصق بها الملوثات الذائبة عن طريق الامتزاز. وبعد ذلك يرشّح السائل أو يُصفى لإزالة المواد الصلبة منه.

٧١- ويُستخدم الامتزاز (باستخدام الفحم المنشّط، في كثير من الأحيان) بتواتر أكبر فيما يخص النظم الأصغر حجماً حيثما يكون الزئبق هو الملوث الوحيد الموجود. وتتركز هذه التقنية الزئبق على سطح مادة ماصة، بما يقلل من تركيزه في طور السائل السائب. وعموماً توضع وسائط الامتزاز داخل أسطوانة يمرّ الماء الملوث عبرها. ويتعين بعد ذلك إعادة تنشيط وسائط الامتزاز من أجل إعادة استخدامها، أو التخلص منها بطريقة مناسبة. ومن الممكن أن تتأثر فعالية هذه العملية أكثر من غيرها من الأساليب بوجود ملوثات أخرى غير الزئبق.

٧٢- والترشيح الغشائي هو عملية بالغة الفعالية، تزال فيها الملوثات عن السائل بتمريره خلال غشاء نصف مُنفذ. غير أن هذه العملية تتأثر بوجود ملوثات أخرى في الماء، فالأجسام الصلبة العائمة والمركبات العضوية وغير ذلك من الملوثات تقلل من فعالية الغشاء أو تعطله تماماً.

٥- أنواع تكنولوجيا معالجة المياه الجوفية

٧٣- فيما يخص المياه الجوفية، يمكن النظر في أنواع التكنولوجيا الموقعية. وتشمل الخصائص الهامة التي ينبغي أخذها في الحسبان عند اختيار تكنولوجيا الاستصلاح للمياه الجوفية الرقم الهيدروجيني، ووجود ملوثات أخرى، وبارامترات مثل درجة الحرارة والمحتوى الكلوريدي (Merly and Hube, 2014).

٧٤- وتشمل تكنولوجيا الاستصلاح الخاصة بالمياه الجوفية الملوثة بالزئبق تكنولوجيا الضخ والمعالجة وتكنولوجيا الجدران المبنية التفاعلية (Merly and Hube, 2014).

٧٥- وتتركز تكنولوجيا الاستصلاح الناشئة الخاصة بالمياه الجوفية الملوثة بالزئبق على زيادة قدرات وسائط الامتزاز والترشيح من أجل الاستصلاح الكامل النطاق للمواقع الملوثة بالزئبق. ويمكن أيضا النظر في استخدام الضخ والنزع إذا تحسنت كفاءة معالجة الغازات الخارجة الشديدة التلوث. ويجري حاليا البحث والتطوير بشأن الاستصلاح الأحيائي، والتكنولوجيا النانوية، وتطوير مواد الامتزاز (مواد الامتزاز العضوية، ومواد الامتزاز التي تتيح امتزاز الزئبق العضوي وغير العضوي على حد سواء)، وتطوير عمليات التخثير/التليد (Merly and Hube, 2014).

٦- تكنولوجيا معالجة الترسبات

٧٦- إذا كانت الترسبات الموجودة في القاع ملوثة بالزئبق فقد يكون من المناسب استخدام الإزالة بالحفر، أو التغطية، أو التحكم في إطلاق ميثيل الزئبق، وعلى سبيل المثال بإضافة النترات (Todorova and others, 2009; Matthews and others, 2013). وتقتصر وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة توجيهات عامة بشأن استصلاح الرواسب^(١٢). وينبغي تقييم احتمال إطلاق الزئبق من الرواسب نتيجة لتحريكها، واتخاذ تدابير تخفيفية لضمان تقليل أي تسرب إلى أدنى حد ممكن وأن لا يؤدي إلى تعرض الكائنات المستقبلة المائية غير المقبول.

٧٧- وفي حالة الحفر، يمكن أن تكون أنواع التكنولوجيا التي ثبتت فعاليتها فيما يخص التربة مفيدة فيما يخص الترسبات. وستكون العقبات الرئيسية أمام الفعالية هي وجود المياه والمواد العضوية، والمحتوى الملحي العالي في حالة الترسبات البحرية.

٧- مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق

٧٨- مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق نوع من المواقع الملوثة بالزئبق تصعب إدارته واستصلاحه، لأن العديد منها قد يؤوي مستوطنات مأهولة، بما يجد من خيارات الإدارة والاستصلاح. وبعض مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق المنشأة حديثا لا تُقطن إلا لفترة قصيرة بسبب ظاهرة "التهافت على الذهب"، ويتم التخلي عنها عند نضوب كتلة الخام. وقد تُقطن مواقع أخرى لأمد طويل من جانب مجموعات تعمل في كتلة الخام منذ أجيال باعتبار ذلك مكثلا اقتصاديا للزراعة أو غيرها من المهن. وفي بعض الحالات، يُقتسم استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق بين موقع المنجم والمستوطنات الدائمة القريبة، حيث تقوم المطاحن التي تعمل بالكُرات وغيرها من المعدات باستخراج الذهب من الخام المرکز. وفي هذه الحالات، يمكن أن يحدث التلوث بالزئبق في موقع المنجم وفي المستوطنات المرتبطة به على حد سواء، بما في ذلك المناطق السكنية الواقعة على بعض البعد من المنجم.

(١٢) يمكن الاطلاع على توجيهات عامة بشأن تقييم واستصلاح الترسبات الملوثة، بما فيها الملوثة بالزئبق، على عنوان الإنترنت: <https://www.epa.gov/superfund/superfund-contaminated-sediments-guidance-and-technical-support>.

٧٩- ويمكن أن تتبّع في تحديد مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق الملوثة بالزئبق نفس عمليات التحديد الأولي للمواقع والتحديد المفصل للمواقع وتحديد خصائص المواقع التي تتبع في حالة أي موقع آخر ملوث بالزئبق، ولكن تنشأ تعقيدات إضافية عندما يكون الموقع نشطاً ومأهولاً وفي حالة تلوث دينامية (أي أن تلوثاً جديداً يحدث باستمرار في أماكن جديدة داخل المنطقة المعنية). وهذه الحالة تختلف عن حالة المواقع غير المأهولة، التي تكون فيها البؤر الساخنة مستقرة نسبياً ويمكن تحديد خصائص الموقع دون توقع نشوء تلوث في أماكن جديدة ضمن الموقع.

٨٠- ويمكن أن يترشح الزئبق من مواقع إنتاج الذهب الضيق النطاق التاريخية ومواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق العاملة حالياً إلى الأجسام المائية، مثل الأنهار والبحيرات وأحواض تربية الأسماك، ثم يعيد الاندماج ليشكل مستجمعات من الزئبق الأُوّلي على قاع النهر أو البحيرة، فيشكل مصدراً للتلوث الطويل الأمد. ويمكن الكشف عن هذا الشكل من أشكال تكوين مستجمعات الزئبق باستخدام تكنولوجيا المسح بالمسبار الصوتي، وإزالتها باستخدام وحدة سحب فراغي محمولة على سيارة ومجهزة بمرشحات كربونية لمنع إطلاقات البخار. ويتيح صهر يجر الاحتجاز إزالة مستجمعات الزئبق بطريقة سليمة بيئياً، ويمكن مواصلة معالجة هذه المستجمعات في مرافق تقطير فراغي خارج الموقع واستعادتها من أجل تثبيتها. ولهذه التكنولوجيا إمكانات كبيرة لاستصلاح مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق الواقعة بجوار الأجسام المائية (AgroEco Systems Pty. Ltd., 2010).

٨١- والتعقد الناشئ بسبب تداخل أنشطة تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق، والتلوث، والاستيطان الدائم أو المؤقت للموقع، يجعل مشاركة الجمهور وتوعيته في المجتمعات المحلية المتضررة أمراً ضرورياً. ويقدم القسم جيم من هذه التوجيهات معلومات عن استحداث عملية لمشاركة الجمهور من أجل استصلاح المواقع الملوثة وإدارتها، ولكن قد يلزم النظر في اتخاذ تدابير إضافية عند التعامل مع المجتمعات المحلية التي تضطلع بأنشطة تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق. فيمكن أن يوجد في مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق خليط العمال المؤقتين والدائمين. كما تُعتبر أنشطة تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق غير قانونية في بعض الأماكن، الأمر الذي قد يشكل عائقاً أمام المشاركة الفعالة. وينبغي قبل القيام بأي محاولة لوضع برنامج للمشاركة النظر بعناية في ملامح المجتمع المحلي المعرض للمخاطر، وينبغي تحديد الممثلين المحتملين لعمال المناجم غير النظاميين والمستوطنات المحلية والعمال في مجال الرعاية الصحية، من أجل المساعدة على وضع عملية المشاركة. وينبغي أن تتم كل هذه الأنشطة في سياق خطة العمل الوطنية للطرف بموجب المادة ٧ من اتفاقية ميناماتا وأن تكون متسقة مع تلك الخطة.

٨٢- وبما أن نشاط تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق قد يكون النشاط الاقتصادي الوحيد في بعض الأماكن فقد يتعين وضع خطة عمل محلية مع الممثلين المحليين من أجل توفير المعلومات لعمال المناجم ودعمهم خلال الانتقال السريع بعيداً عن استخدام الزئبق، وتحديد البؤر الساخنة الملوثة وعزلها، وتنفيذ تدابير المراقبة والتدخل الصحية، وإدارة المواقع أو استصلاحها. والنهج المفضل هو خفض أو إلغاء استخدام الزئبق في عمليات تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق، لأن منع التلوث أرخص دائماً من الاستصلاح. وباستخدام هذا النهج الشامل، بدعم من المجتمع المحلي، يمكن الحد من المشاكل المرتبطة بالتلوث الدينامي بالزئبق، أو حتى إزالتها، الأمر الذي يتيح إدارة تلوث المواقع بفعالية. ويمكن أيضاً أن تشمل خطة العمل المحلية التي يدعمها المسؤولون الحكوميون بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة على سيناريوهات لتوفير سبل كسب العيش البديلة لعمال المناجم، الأمر الذي يحد من معارضة المجتمع المحلي للقضاء على استخدام الزئبق ومن احتمال استمرار التلوث.

٨٣- وينبغي أن تراعي التدابير التقنية الرامية إلى إدارة واستصلاح مواقع تعدين الذهب الحرقي والضيق النطاق الملوثة أن المواقع قد تكون موجودة في مناطق نائية يصعب الوصول إليها. فإذا كان هدف الخطة الإدارية هو معالجة

الوسائط الملوثة لإزالة الزئبق منها، فسيتم عندئذ نقل المعدات إلى الموقع المتضرر أو نقل التربة والترسبات إلى مرافق المعالجة القائمة. وسيوضح في معظم الحالات أن السيناريو الثاني باهظ التكاليف. ولذلك قد يلزم تكيف الأساليب والتقنيات القياسية لتطهير التربة والترسبات والحماة المستندة إلى تكنولوجيا العلاج خارج الموقع (عموماً في المواقع الصناعية) لتتيح جلب تكنولوجيا نمائية أصغر حجماً وقابلة للنقل وسليمة بيئياً إلى الموقع الملوث من أجل معالجة المواد الملوثة. وفي حالة المياه الملوثة، قد يكون ذلك أمراً لا مفر منه.

٨٤- وفيما يخص الحالات التي يمكن فيها الكشف عن مستجمعات الزئبق الناتجة عن أنشطة تعدين الذهب الحربي والضيق النطاق، الموجودة في قيعان الأنهار أو البحيرات أو الخزانات، باستخدام نظام استشعار عن بعد من قبيل المسح الصوتي، تم تطوير تكنولوجيا لإزالة هذه المستجمعات دون التحريك الكبير للترسبات الذي يمكن أن يحدث عند استخدام تكنولوجيا تجريف الترسبات.

٨٥- ويجب اتخاذ احتياطات عند إعادة تطوير المناطق الملوثة السابقة، لأن بعض تدابير إعادة التأهيل قد يزيد حراك الزئبق (Laperche and Touzé, 2014).

واو- تقييم الفوائد والتكاليف

٨٦- يمكن أن تتفاوت التكاليف المحتملة والفوائد المتوقعة لتحديد وتقييم وإدارة و/أو استصلاح المواقع الملوثة تفاوتاً واسعاً. وسينطوي كل موقع على منافع وتكاليف مباشرة وغير مباشرة، فضلاً عن التكاليف والفوائد غير النقدية. وهذه العوامل، إلى جانب توافر التمويل وعدد المواقع التي قد توجد على الصعيد الوطني، ستكون مدخلات رئيسية لتحديد الأولويات الوطنية. وقد يكون من الصعب المقارنة بين مواقع شديدة الاختلاف، ولكن سيتعين على الأطراف حتماً أن تحدد المواقع التي سيبدأ العمل أولاً بشأنها.

٨٧- ويترتب على كل الأنشطة المرتبطة بتحديد وتقييم المواقع الملوثة مستوى ما من التكاليف. وقد تشمل هذه التكاليف الوقت الذي يقضيه العاملون في أعمال مثل التقييمات المكتبية من أجل التحديد الأولي للمواقع الملوثة المحتملة، والزيارات الاستكشافية لتفتيش المواقع المحتملة، وتجميع العينات لتحديد مستويات التلوث. وستترتب أيضاً تكاليف على تحليل العينات، سواء أُجري عن طريق مختبر حكومي أو جامعي أو عن طريق شركة خاصة تعمل في مجال التحليل. وقد تنطوي المشاورات العامة أيضاً على تكاليف مرتبطة بوقت الموظفين أو بالتعاقد مع خبير استشاري أو شركة متخصصة.

٨٨- وستستتبع إدارة المواقع الملوثة أو استصلاحها تكاليف، سيكون بعضها نفقات لمرة واحدة (التكاليف الرأسمالية) وبعضها تكاليف جارية، مثل تكاليف التشغيل والصيانة والرصد. وستختلف التكاليف الفعلية باختلاف المواقع، وستعتمد على توافر التقنية المناسبة وتكلفتها على المستوى الوطني، وعلى التكاليف المحلية للمواد المستهلكة واليد العاملة.

٨٩- ويستتبع كثير من التقنيات المتاحة تكاليف رأسمالية أولية وتكاليف أخرى جارية للصيانة والتشغيل والرصد. وتنشر بعض البلدان التكاليف المرتبطة بتقنيات الاستصلاح، لكن هذا لا يمكن أن يمثل إلا مؤشراً وحسب، لأن بعض التكاليف يتوقف على البلد المعني (US EPA, 2007; ADEME and BRGM, 2013). ويمكن أن تحدد الأطراف أولوياتها الوطنية من أجل ضمان استعمال الأموال المتاحة استعمالاً فعالاً. ويمكن أن يستند تحديد الأولويات إلى ترتيب للمواقع يستخدم نظاماً لحساب النقاط متفقاً عليه على المستوى الوطني، من أجل تحديد أعلى الأولويات. ومن شأن هذا النظام أن يستوجب تحقيق توازن بين التكاليف التقديرية للإدارة أو الاستصلاح من ناحية والمنافع النقدية وغير النقدية المتوقع أن تنجم عن إدارة الموقع بفعالية من الناحية الأخرى.

وتتوافر معلومات مفصلة بشأن إمكانية تطبيق بعض التقنيات المتاحة والمخاطر الممكنة المرتبطة بها، في حين تتوفر معلومات أكثر محدودية عن التقنيات الأخرى الأقل نضجاً.

٩٠ - وقد تترتب أيضاً تكاليف على ما للتعرض للزئبق المرتبط بالموقع من آثار على السكان المحليين والبيئة المحلية، وبعض هذه التكاليف مباشر (مثل الرصد الصحي أو العناية الصحية بالأشخاص الذين يعانون من آثار ضارة على الصحة)، والبعض الآخر غير مباشر (مثل فقدان الدخل المرتبط بالسّمك الملوث الذي لا يمكن صيده ولا بيعه، أو فقدان أراضي زراعية). وتهدف إدارة المواقع أو استصلاحها إلى التخفيف من هذه التكاليف في المستقبل. وقد تظهر التكاليف المرتبطة بتأثير الموقع الملوث على البيئة المحلية على المدى القصير أو الطويل، ولكن ينبغي النظر إلى الفوائد الناتجة عن الإدارة الناجحة للموقع الملوث من منظور طويل المدى للغاية. وقد تشمل التكاليف قصيرة الأجل الآثار المرتبطة بأعمال الاستصلاح، بينما يمكن أن تشمل التكاليف طويلة الأجل حدوث انخفاض في قيمة الأراضي الواقعة حول الموقع ووضع قيود على الإنتاج الزراعي أو على غيره من استخدامات الأراضي. أما تكاليف العواقب غير السوقية التي تقع على المجتمعات المتضررة، مثل الأمراض وتلف الدماغ وفقدان الموارد الطبيعية أو المياه النظيفة، فقد تكون أعلى بكثير. وينبغي إدراج هذه التكاليف في أي تقييم اقتصادي. وقد استُحدثت أساليب جديدة لتقدير التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالخسائر في الإنتاجية الناجمة عن آثار الزئبق الإدراكية والمتعلقة بالنمو الواقعة على فئات معينة من السكان (Trasande and others, 2016)، ويمكن أن إدراج هذه التكاليف في التحليل الطويل المدى لنسبة التكاليف إلى الفوائد فيما يتعلق بإدارة المواقع واستصلاحها.

٩١ - ولا تعني إدارة الموقع أنه لم يعد له تأثير على البيئة أو صحة الإنسان. فتقييد الوصول إلى الموقع الملوث بالزئبق قد يقلل من تعرض الإنسان والحيوان تعرضاً مباشراً، لكنه لا يمنع بالضرورة تلوث المياه الجوفية أو انتقال الغبار الملوث إلى خارج الموقع أو تلوث الغلاف الجوي بأبخرة الزئبق. وتستتبع كل هذه الآثار تكاليف، ويجب أخذها في الاعتبار عند إجراء أي تقييم.

٩٢ - وينبغي أن يأخذ تقييم فوائد إدارة المواقع أو استصلاحه في الاعتبار القيم الثقافية والاجتماعية بقدر الإمكان. ففي العديد من ثقافات الشعوب الأصلية، تكتسي المعالم الطبيعية، مثل الأنهار والبحيرات والتضاريس الأرضية (والحيوانات التي تسكنها)، مستويات عالية من القيمة الثقافية والدينية والاجتماعية لا تتضمنها عمليات المقارنة الاقتصادية بين التكاليف والفوائد. ومع ذلك فإن عدم القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الثقافية بسبب التلوث يمكن أن تكون له تكلفة عالية للغاية على المجتمعات المحلية، تؤدي إلى تدهور التماسك الاجتماعي ووقوع آثار صحية جسيمة. فينبغي أن يتضمن تحديد الأولويات الوطنية المنظورات الاجتماعية والثقافية كلما أمكن ذلك.

٩٣ - وينبغي أيضاً أن تأخذ حسابات التكاليف والفوائد في الاعتبار القيمة الإيكولوجية لاستصلاح النظم الإيكولوجية الملوثة وإنتاجيتها، فضلاً عن القيمة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قد تكون للموقع الملوث المستصلح خصائص تدعم أنواع الكائنات الحية النادرة والمهددة بالانقراض، أو قد يشكل مستجمع مياه لمنابع المجاري المائية الرئيسية.

خيارات التمويل لأغراض دراسة المواقع الملوثة وإدارتها

٩٤ - تستخدم الولايات القضائية في شتى أنحاء العالم العديد من التوليفات المختلفة من خيارات التمويل لتغطية تكاليف دراسة المواقع وإدارتها. وقد أشارت بعض البلدان إلى أن لديها فنيين محصنين في الوكالات الحكومية لإجراء هذه الأبحاث، بينما تختار بلدان أخرى التعاقد مع أخصائيين استشاريين أو استخدام مزيج من الموظفين

والخبراء الاستشاريين يعملون معاً. ويمكن أن يكون إيجاد الموارد اللازمة لتمويل هذا العمل صعباً، ولكن يوجد عدد من الخيارات المتعلقة بكل من القطاعين الخاص والعام.

٩٥- وينبغي أن يراعى في تمويل إصلاح المواقع الملوثة وإدارتها مبدأ "الملوث يدفع"، كلما كان ذلك ممكناً. ويتطلب ذلك وجود إطار قانوني وتنظيمي يضع على عاتق الجهات المسؤولة عن التلوث عبء الإنفاق على تقييم المواقع وإدارتها واستصلاحها ومعالجة المياه النفايات والتخلص من النفايات. في حال عدم وجود إطار قانوني قائم، سيتعين على الأطراف اتباع نهج تناول كل حالة على حدة. وفي بعض الحالات، قد تكون مستويات حكومية مختلفة مسؤولة عن إطار تمويل المواقع الملوثة.

٩٦- ويتضمن العديد من النماذج الوطنية لمبدأ "الملوث يدفع" الخاصة بالمواقع الملوثة أحكاماً مماثلة لأحكام "المواقع اليتيمة" في نموذج الاتحاد الأوروبي. والمواقع اليتيمة هي المواقع التي لم يعد ملوثوها موجودين، أو لا يمكن تحديدهم، أو لا توجد لديهم أموال كافية لتغطية تكاليف التقييم والاستصلاح. وفي بعض الولايات القضائية، يتضمن الإطار القانوني أو الإداري لتحديد المسؤولية عن تكاليف إدارة المواقع واستصلاحها أيضاً أحكاماً بشأن "مالك الأرض البريء"، تُعفي مالك الأرض الذي لم يتسبب في التلوث وليست له معرفة به من المساهمة في تكاليف التنظيف. ويتضمن نظام قانون الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية ("Superfund")^(١٣) في الولايات المتحدة والإطار القانوني لمقاطعة أستراليا الغربية هذا المفهوم^(١٤). وفي بعض الولايات القضائية يمكن تحميل مالك الأرض أو أي شخص آخر يحتل العقار مسؤولية تكاليف التقييم والاستصلاح المرتبطة بالتلوث الذي تسبب فيه شخص آخر، ولكن من المهم وضع المسؤولية عن التلوث في الاعتبار.

زاي- التحقق من صحة النتائج

٩٧- من المهم أن يتسنى التحقق من أن إجراءات الإدارة والاستصلاح التي أُخذت كانت فعالة في بلوغ الأهداف المقررة للموقع. وينبغي وضع وسائل التحقق أثناء عملية التخطيط الأولي، كما ينبغي أن تُدرج في المشروع الإجمالي الموارد اللازمة للقيام بالأعمال الضرورية، مثل الرصد.

٩٨- وستختلف أهداف برنامج الرصد باختلاف الأعمال التي يقع عليها الاختيار لإدارة الموقع. ويمكن قياس النجاح بمدى انخفاض مستويات الرُبُق في الموقع، أو انخفاض كميات الرُبُق المتسربة من الموقع إلى البيئة، أو درجة تعرض السكان المحيطين بالموقع، أو عودة الموقع نفسه إلى استخدام مناسب ما. فإذا ظهر ما يدل على أن الإجراءات المتخذة لإدارة الموقع لا تلي أهداف المشروع الإجمالي، فقد يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات. كما قد يلزم في بعض الحالات تكرار دورة الإدارة، من تخطيط وتنفيذ وتقييم واتخاذ قرارات وإعادة تنظيم.

٩٩- ومن أشكال التحقق الشائعة التحقق بأخذ عينات من الموقع. فمثلاً إذا جرى الحفر في بؤرة ساحة للرُبُق، يجب أن تُظهر العينات المأخوذة من جدران موقع الحفر وقاعه مستويات من الرُبُق لا تزيد على المستويات المحددة كأهداف للاستصلاح من حيث تركيز الرُبُق في التربة. كما يمكن قياس تركيزات الرُبُق في المياه السطحية والجوفية وفي الغلاف الجوي ومستوياته في الكائنات الحية، من أجل تقييم ما إن كانت أهداف الإدارة و/أو المعالجة قد تحققت.

(١٣) <https://www.epa.gov/enforcement/landowner-liability-protections>

(١٤) حكومة غرب أستراليا (٢٠٠٣). قانون المواقع الملوثة لعام ٢٠٠٣، البند ٢٧ (٢) (أ).

١٠٠- وفي إطار التقييم الشامل للإجراءات الأولية المتخذة لإدارة الموقع الملوّث، يمكن النظر في اتخاذ إجراءات أخرى، مثل الاستصلاح، لا سيما إذا كانت التطورات التكنولوجية تجعل ذلك أكثر قابلية للتطبيق مما كان عليه عند إجراء التقييم الأوّلي للموقع. وينبغي أن يشتمل برنامج الرصد على الرصد المستمر لمستويات الرّيبق في جميع الوسائط التي تثير القلق، حتى بعد اكتمال أنشطة الاستصلاح، وذلك لضمان نجاح الاستصلاح وعدم وجود مصادر إضافية للتلوّث لم تحدّد أثناء تحديد خصائص الموقع.

حاء- التعاون على وضع الاستراتيجيات وتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تحديد المواقع الملوّثة وتقييمها وترتيب أولوياتها وإدارتها، ومعالجتها عند الاقتضاء

١٠١- يشجّع نص الاتفاقية على التعاون بين الأطراف، وذلك على وجه التحديد في المادة ١٢ المتعلقة بالمواقع الملوّثة وكذلك ضمن أحكام المادة ١٤ بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن يشمل التعاون، على سبيل المثال، أنشطة تبادل المعلومات، واستكشاف فرص التقييم المشترك للمواقع، وتنسيق خطط الاتصال فيما يتعلق بالمواقع.

١٠٢- وقد تنشأ فرص تبادل المعلومات أثناء عملية تحديد المواقع الملوّثة، التي قد تتيح أيضاً إمكانية التقييم المشترك للمواقع. وقد يكون ذلك مناسباً بوجه خاص حين يكون هناك، على سبيل المثال، عدد من المواقع في منطقة فرعية كانت تملكها أو تديرها سابقاً نفس الشركة أو كانت تجري فيها أنشطة متماثلة (كعمليات تعدين الذهب الحرفي أو الضيق النطاق أو تعدين الرّيبق الأوّلي أو عمليات إنتاج الكلور والقلويات).

١٠٣- ومن شأن الأنشطة التعاونية التي تجري أثناء تقييم المواقع الملوّثة أن تحقق وفورات في التكاليف وزيادة في الفعالية، وخصوصاً حين تتمكن الأطراف من تقاسم تكاليف أخذ العينات وتحليلها. وقد يكون بالوسع، على سبيل المثال، أن يتولى أحد الأطراف مهمة أخذ العينات ثم يقوم بتحليلها طرف آخر لديه قدرات مخبرية أكبر.

١٠٤- ومن حيث ترتيب أولويات المواقع الملوّثة، يمكن للأطراف أن تتخذ قراراتها استناداً إلى أولوياتها الوطنية، غير أن اتباع نهج تعاوني قائم على التشارك في المعلومات والنظر المشترك في الأولويات قد يثبت فائدته، لا سيما في الحالات التي يحتل فيها أن يكون التلوّث قد انتشر عبر الحدود الوطنية. وبإمكان الطرف الأكثر تضرراً من التلوّث أن يسهم بمعلومات مفيدة في ترتيب الأولويات. وعلاوة على ذلك، قد ترغب الأطراف في التعاون عند وجود عدد من المواقع الملوّثة على مقربة من بعضها البعض. وقد تحتاج الأطراف إلى التعاون من أجل تقييد الوصول إلى مواقع معيّنّة. وإذا كان من المعتم الاضطلاع بأنشطة استصلاح فقد يتسنى وضع خطط مشتركة لمعالجة المواد الملوّثة، وقد يتيح ذلك جني فوائد الحجم الأكبر أو إجراء المعالجة في مرافق متخصصة.

١٠٥- وهناك عدد من الشبكات التنظيمية العريقة التي تعنى بإدارة الأراضي الملوّثة. فعلى الصعيد العالمي، أنشئت في عام ١٩٩٣ اللجنة الدولية المعنية بالأراضي الملوّثة. وفي الاتحاد الأوروبي، تتعاون الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٩٤ في المنتدى المشترك المعني بالأراضي الملوّثة، واستهلّت مبادرتين للإجراءات المنسقة بشأن تقييم المخاطر وإدارة المخاطر^(١٥). وقد انبثقت عن هاتين المبادرتين وثائق توجيهية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي الملوّثة، وهي وثائق متاحة مجاناً للتنزيل من الموقعين <http://www.iccl.ch/> و <https://www.commonforum.eu/>.

(١٥) CLARINET–Contaminated Land Rehabilitation Network for Environmental Technologies

(https://www.commonforum.eu/references_clarinet.asp), and CARACAS – Concerted Action for Risk Assessment .for Contaminated Sites in Europe (https://www.commonforum.eu/references_caracas.asp)

- Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'Énergie (ADEME) and Bureau de Recherches Géologiques et Minières (BRGM) (2013). *Comparaison des techniques par COÛTS*. Available at http://www.selecdepol.fr/sites/default/files/medias/Donnees%20comparatives/Comparaison_des_techniques_par_COÛTS.pdf. (in French only)
- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (1999). Toxic Substances Portal - Mercury: Public Health Statement for Mercury (<https://www.atsdr.cdc.gov/phs/phs.asp?id=112&tid=24>) and Mercury Quick Facts: Health Effects of Mercury Exposure (https://www.atsdr.cdc.gov/mercury/docs/11-229617-E-508_HealthEffects.pdf).
- AgroEco Systems Pty. Ltd (2010). *Request for Additional Information, Feral Mercury Recovery Project, Upper Goulburn River Catchment, Victoria (EPBC 2010/5477)*. Available at <http://www.environment.gov.au/epbc/notices/assessments/2010/5477/preliminary-documentation-a.pdf>.
- Canadian Council of Ministers of the Environment (CCME) (2016). *Guidance Manual for Environmental Site Characterization in Support of Environmental and Human Health Risk Assessment*. Available at https://www.ccme.ca/en/resources/contaminated_site_management/assessment.html.
- Environment Agency (2009). *Soil Guideline Values for Mercury in Soil Science Report SC050021 / Mercury SGV. Technical note*. Environment Agency, Rio House, Almondsbury, Bristol BS32 4UD.
- Environment Agency (2012). *How to comply with your environmental permit: additional guidance for treating waste by thermal desorption*. Available at https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/300893/geho0512bwir-e-e.pdf.
- Feng, H., and others (2015). "In situ remediation technologies for mercury-contaminated soil." *Environmental Science and Pollution Research*, vol. 22, no. 11, pp. 8124–8147. Available at https://www.researchgate.net/publication/274729292_In_situ_remediation_technologies_for_mercury-contaminated_soil.
- IPEN (2016). *Guidance on the Identification, Management and Remediation of Mercury-contaminated Sites*. Available at <https://ipen.org/documents/guidance-identification-management-and-remediation-mercury-contaminated-sites>.
- Kocman, D., and others (2013). "Contribution of contaminated sites to the global mercury budget", *Environmental Research*, vol. 125 (Aug. 2013), pp.160–170. Available at <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.362.1877&rep=rep1&type=pdf>.
- Laperche, V., and Touzé, S. (2014). *Restauration de l'état des masses d'eau de surface contaminée par le mercure – État de l'art des méthodes existantes et adaptabilité dans le contexte guyanais*. Rapport final. BRGM/RP-64032-FR. Available at http://www.side.developpement-durable.gouv.fr/EXPLOITATION/DRGUYA/Infodoc/ged/viewportalpublished.ashx?eid=IFD_FICJOINT_0016486&search=restauration.
- Matthews, D., and others (2013). "Whole-lake nitrate addition for control of methylmercury in mercury-contaminated Onondaga Lake, NY", *Environmental Research*, vol. 125 (Aug. 2013), pp. 52–60.
- Mediterranean Action Plan/United Nations Environment Programme (MAP/UNEP) (2015). *Guidelines on Best Environmental Practices for Environmentally Sound Management of Mercury-contaminated Sites in the Mediterranean*. Available at <http://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/9917>.
- Merly, C., and Hube, D. (2014). *Remediation of Mercury-contaminated Sites*. Project No. SN-03/08. Available at <https://docplayer.net/18898131-Remediation-of-mercury-contaminated-sites.html>.
- National Environmental Justice Advisory Council (2013). *Model Guidelines for Public Participation*. Available at <https://www.epa.gov/sites/production/files/2015-02/documents/recommendations-model-guide-pp-2013.pdf>.
- National Environmental Protection Council (NEPC) (1999). *NEPM Schedule B (1) - Guideline on Investigation Levels for Soil and Groundwater*. Available at <http://www.nepc.gov.au/system/files/resources/93ae0e77-e697-e494-656f-afaaf9fb4277/files/schedule-b1-guideline-investigation-levels-soil-and-groundwater-sep10.pdf>.
- Network for Industrially Co-ordinated Sustainable Land Management in Europe (NICOLE) (2015). *Risk-based Management of Mercury Impacted Sites*. Available at <http://www.nicole.org/uploadedfiles/WGM%202015-06-10%20NICOLE%20Risk%20based%20Management%20of%20Mercury%20Impacted%20Sites.pdf>.

Todorova, S., and others (2009). “Evidence for regulation of monomethyl mercury by nitrate in a seasonally stratified, eutrophic lake”, *Environmental Science and Technology*, vol. 43, no. 17 (September 2009), pp. 6572–6578. Available at <https://experts.syr.edu/en/publications/evidence-for-regulation-of-monomethyl-mercury-by-nitrate-in-a-sea>.

Trasande, L., and others (2016). “Economic implications of mercury exposure in the context of the global mercury treaty: Hair mercury levels and estimated lost economic productivity in selected developing countries”, *Journal of Environmental Management*, vol. 183 (Sept. 2016), pp. 229–235. Available at <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/27594689>.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2013). *Global Mercury Assessment 2013: Sources, Emissions, Releases and Environmental Transport*. Geneva, UNEP Chemicals Branch. Available at <http://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/7984>.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2015). *Technical guidelines on the environmentally sound management of wastes consisting of, containing or contaminated with mercury or mercury compounds*. UNEP/CHW.12/5/Add.8/Rev.1. Available at <http://www.basel.int/TheConvention/ConferenceoftheParties/Meetings/COP12/tabid/4248/mctl/ViewDetails/EventModID/8051/EventID/542/xmid/13027/Default.aspx>.

United States Environment Protection Agency (US EPA) (2007). *Treatment Technologies for Mercury in Soil, Waste, and Water*. Washington. Available at <https://clu-in.org/download/remed/542r07003.pdf>.

World Health Organization (WHO) (2017). “Mercury and health” (website). Available at <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs361/en/>.

World Health Organization (WHO) (2018a). *Assessment of prenatal exposure to mercury: standard operating procedures*. Available at https://www.who.int/ipcs/assessment/public_health/mercury/en/.

World Health Organization (WHO) (2018b). *Assessment of prenatal exposure to mercury: human biomonitoring survey - the first survey protocol*. Available at https://www.who.int/ipcs/assessment/public_health/mercury/en/.